

# النساء ووضع الدساتير وعمليات السلام



سيلفيا سوتيو و كريستين بيل، جامعة أدنبرة



هيئة الأمم المتحدة  
للمرأة



تم تمويل هذه الإحاطة بدعم سخّي من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

هذه الإحاطة من إنتاج برنامج بحوث التسويات السياسية ([www.politicalsettlements.org](http://www.politicalsettlements.org)) في جامعة أديبرا، والذي تم تمويله أساسًا من قبل وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة. وجاءت بيانات الإحاطة من قاعدة بيانات اتفاقيات السلام التابعة للبرنامج ([www.peaceagreements.org](http://www.peaceagreements.org)). وقاعدة البيانات هذه تُدرج وتضع خرائط لكافة اتفاقيات السلام (حوالي 1500 وثيقة عبر 120 دولة تقريبًا) من عام 1990 إلى عام 2016، مما يوفر أيضًا إمكانية الوصول إلى نص الاتفاقية الكامل. وقاعدة البيانات قابلة للبحث بالكامل ومتاحة للجمهور وتدعم الفحص النوعي والكمي لاتفاقيات السلام.

تود المؤلفتان شكر الزميلات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة اللواتي أمضين وقتًا في مراجعة المسودات السابقة، بما فيهم، جولي بالنغتون، وغابريلا بوروفسكي، وبياترس دانكين. كما قدم العديد من الموظفين من إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة اقتراحات قيمة، بما في ذلك وحدة الشؤون الجنسانية والسلام والأمن، ووحدة دعم الوساطة، وشعبة المساعدة الانتخابية والفريق الاحتياطي لخبراء الوساطة (كريستينا موري). كما قدم المراجعون الخارجيون تعليقات مكثفة ومدروسة على المسودات السابقة، مثل جايسون غلوك. ويرجع الفضل في ذلك أيضًا إلى هاربيت كورنيل و جي - يونغ سونغ من برنامج بحوث التسويات السياسية في أعمال التدقيق والإنتاج.

© تشرين الأول/أكتوبر 2018 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. نيويورك. جميع الحقوق محفوظة.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تمثل بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها.

المؤلفتان: سيلفيا سوتيو و كريستين بيل  
تنسيق المراجعة والإنتاج: أنيسة والجي  
المحررة: لي باسكوال

# النساء ووضع الدساتير وعمليات السلام



د. سيلفيا سوتيو

محاضرة في القانون العام

كلية لندن الجامعية

الأستاذة كريستين بيل

أستاذة في القانون الدستوري

مديرة، برنامج بحوث التسويات السياسية

جامعة أدنبرة

# الغاية من سلسلة الإحاطات بشأن المسائل الجنسانية

هذه الإحاطة هي جزء من سلسلة الإحاطات بشأن المسائل الجنسانية لدعم مشاركة المرأة الفعالة وإدماج المنظورات الجنسانية في عمليات السلام التي تهدف إلى إنهاء النزاع العنيف داخل الدول.

وفي كثير من الأحيان، تتناول مفاوضات السلام الرسمية مشاركة المرأة ذات المغزى والمساواة الجنسانية باعتبارها شاغلاً ثانوياً وغير سياسي "لوقف الحرب". وغالباً ما يتم تقديم الحجج بأن الحاجة إلى الواقعية السياسية لإنهاء النزاع يجب أن تسود بشكل استثنائي. ومع ذلك، فإن هذان الشاغلان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض من أجل سلام مستدام. ويدعم نهج هذه الإحاطات المشاركة في عمليات السلام المتأصلة في مبدأ المساواة الجنسانية، مع الاعتراف بأن الأحكام المصممة لتحقيق المساواة في أي سياق سيتم التفاوض بشأنها سياسياً من الناحية العملية. وللتأثير على التغيير، ستحتاج النساء للتأثير على مجموعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك أولئك الذين قد لا يعتبرون المساواة الجنسانية مسألة مركزية. وسيكون للنساء أنفسهم أيضاً آراء ووجهات نظر سياسية متنوعة. ولذلك تقدم الإحاطات تحليلاً مقارناً وأمثلة وأسئلة تأطير لدعم النساء وغيرهم لوضع مقترحات ملائمة لسياقاتهم الخاصة، بدلاً من تحديد أي نهج.

الجمهور المستهدف الرئيسي هو النساء، والمدافعين عن المساواة الجنسانية وغيرهم من المشاركين في عمليات السلام، الذين يرغبون في التأثير على المفاوضات بهدف: (أ) معالجة التجارب الخاصة بالنساء أثناء النزاع، و(ب) تحقيق نتائج لعملية السلام الدائم التي ستقوم بتحسين حياة النساء وحياتهن من حولهن.

باستخدام نهج مقارن، فإن الإحاطات:

- تحدد أهمية القضية من منظور المساواة الجنسانية وأهمية مشاركة المرأة المجدية لمعالجتها بفعالية.
- تحدد القضايا الرئيسية فيما يتعلق بإدماج المرأة وأبعادها الجنسانية والمحددة جنسانياً.
- تقترح طرق للتأثير على التغيير في عمليات السلام، بما في ذلك تحديد نقاط الدخول الممكنة والتغلب على التوترات مع الاستراتيجيات المتنافسة.
- تسلط الضوء عبر أمثلة كيف أن إدماج المنظور الجنساني في اتفاقات السلام لا يفيد المرأة فحسب، بل يساعد أيضاً على تنويع وجهات النظر والحلول المقترحة، وبالتالي يساهم بشكل أعم في إحراز تقدم في عمليات السلام للجميع.
- توفر بيانات كمية ونوعية من اتفاقيات السلام، باستخدام أمثلة من جميع أنحاء العالم كدليل وإلهام للعمل.
- تقدم تحليلاً يوفر النهج المبدئية للإدماج - تركز على المعايير القانونية الدولية - مع الإشارة إلى كيفية ربطها بالنقاشات السياسية الواقعية.

# جدول المحتويات

11	مكان القانون الدولي في النظام الدستوري	1	الجزء الأول: نظرة عامة
12	الحقوق وتقسيم السلطة السياسية والإقليمية	1	لماذا تعتبر الدساتير مهمة للنساء؟
12	المواطنة	2	لماذا يعتبر إدماج النساء مهمًا؟
13	العمل الإيجابي والتدابير الخاصة المؤقتة	2	مشاركة المرأة هي مسألة إنصاف وحقوق
14	الحماية ضد أي "توافق جديد في الآراء" بشأن المحافظة الاجتماعية	2	مشاركة النساء تضمن حماية مصالحهن ويمكن أن تعزز التسويات السياسية المستدامة
16	الجزء الثالث: استراتيجيات المشاركة	2	استخدام المعايير الدولية
16	التعبئة المبكرة ووضع جدول الأعمال	3	ما الدور الذي يلعبه وضع الدستور في عمليات السلام؟
16	بناء التحالفات	7	الجزء الثاني: المسائل الجنسانية، حقوق المرأة ووضع الدستور والإصلاح - ما الذي يجب معالجته؟
18	الاستنتاج	7	العملية: مراعاة الإعتبارات الجنسانية عند إنشاء هيئات للتفاوض وصياغة الدستور
18	أسئلة إرشادية للنساء للسؤال عن عمليات وضع الدستور	7	الإدماج والجمعيات التأسيسية المنتخبة
19	الملاحق	8	الإدماج والهيئات المعينة
19	الملحق أ: الموارد	9	الإدماج، الترتيب المدنية والعمليات غير الرسمية المحيطة بالمفاوضات الدستورية
21	الملحق ب: المعايير الدولية	10	الجوهر: مراعاة الإعتبارات الجنسانية عند وضع المضمون الدستوري
22	الملحق ج: المراجع	10	الضمانات الدستورية لمساواة المرأة
24	الهوامش	11	التفاعل بين الحقوق الفردية والدين، والتقاليد والثقافة

# الجزء الأول: نظرة عامة

## لماذا تعتبر الدساتير مهمة للنساء؟

الدساتير مهمة، وهي مهمة بطريقة محددة للنساء. وباعتبارها النص القانوني الأساسي للدولة، تقوم الدساتير بما يلي:

- تتضمن القيم الأساسية والقواعد الحكومية؛
- تقوم بإنشاء المؤسسات السياسية والقانونية الرئيسية؛ و
- ترسخ الحقوق والمسؤوليات الأساسية للأفراد، بما في ذلك النساء.

وعلى هذا النحو، توفر الدساتير الجديدة والإصلاحات الدستورية فرصاً وتهديدات للنهوض بحقوق الإنسان والمساواة الجنسانية.

وفقاً لدراسة عن الدساتير التي تم تبنيها في الفترة ما بين 1980 و2011، لم تتضمن نسبة 5 في المائة أي ضمان للمساواة، في حين لم تتضمن 12 في المائة منها أي ضمان محدد للمساواة الجنسانية.

ومع ذلك، فإن ثمة اتجاه نحو مزيد من إدماج مبادئ المساواة الجنسانية وعدم التمييز في الدساتير. وخلال تلك الفترة نفسها، ثبت أن أحكام المساواة العامة أو عدم التمييز مضمونة في 81 في المائة من الدساتير؛ بعض جوانب المساواة السياسية في 32 في المائة؛ المساواة الزوجية في 27 في المائة؛ بعض جوانب المساواة في العمل في 26 في المائة؛ والحقوق التعليمية المتساوية في 9 في المائة من الدساتير.

( المصدر: كاسولا وأخرين، 2014، الصفحة 213 )

تشكل الدساتير الوثيقة القانونية الأساسية في الدول التي توجد فيها، وعادة ما يكون لها الأولوية على التشريعات العادية. فهي توفر منظوراً تفسيريًا سيتم من خلاله تطبيق التشريع، وتحدد مسار وضع القوانين بشكل عام. ويمكن للنساء والأقليات ترسيخ المطالبات بالحقوق والمطالبات القانونية ضد التمييز في اللغة الدستورية.

تميل الدساتير إلى أن تكون أكثر صعوبة في التعديل من التشريعات العادية، وتتطلب أغلبية خاصة في البرلمان وأحياناً خطوات تصديق إضافية (مثل الاستفتاءات الشعبية أو تصديق المحكمة) حتى تدخل التعديلات حيز التنفيذ. ولذلك، من المهم أن يتم تكريس حقوق المرأة في الدستور منذ البداية. وتعني صعوبة تغيير الدساتير بعد أن يتم اعتمادها أن إدماج الحقوق قد يكون ذات أهمية دائمة، وقد يكون من الصعب للغاية تصحيح إغفال الحقوق.

في أوضاع ما بعد النزاع، تتشابك الدساتير بعمق مع بناء السلام والحكم الرشيد وسيادة القانون. غير أن تأكيد حقوق المرأة في المجتمعات الخارجة من النزاع ليس سهلاً: فغالبًا ما تُعتبر المساواة الجنسانية ذات أولوية منخفضة خلال المفاوضات الدستورية مقارنة بمسائل مثل تقسيم سلطة الدولة ومواردها والطريقة التي ينبغي أن تترجم بها إلى التصميم المؤسسي. وفي بعض الأحيان، ستحال المساواة الجنسانية إلى وضع القوانين بعد صياغة الدستور. إن حقيقة أنه ما زال هنالك دساتير في العالم اليوم لا تشير إلى المساواة بشكل عام، أو المساواة الجنسانية على وجه التحديد، هي دليل على أن الإصرار على وضع دستور مراعي للاعتبارات الجنسانية أمر مهم.

تلعب الدساتير أيضًا دورًا رمزيًا عميقًا. فهي تجسد عقدًا اجتماعيًا جديدًا، تستشير شروطه إلى إدماج أو استبعاد شرائح معينة من المجتمع. وتشير الإشارات العديدة إلى "الآباء المؤسسين" أو "أبو الأمة" أو "الأخوة" أو "الأبناء" في الدساتير إلى فهم المجتمع السياسي الذي يسيطر عليه الذكور واستبعاد المرأة منه. وعلى العكس من ذلك، فإن الإشارة الصريحة إلى "الرجال والنساء" كجزء من "نحن، الشعب" - كما تتضمن ديباجة الدستور التونسي - يمكن أن تساعد في توضيح أن الدولة تأخذ مساهمات المرأة على محمل الجد وتعترف بالمرأة بوصفها عضوًا كامل العضوية في المجتمع.

باعتبارها أعلى وثيقة قانونية للدولة، تلعب الدساتير أدوارًا عملية ورمزية مهمة في الاعتراف بالمساواة الجنسانية ويجب ترسيخها من البداية.

## لماذا يعتبر إدماج النساء مهماً؟

هناك العديد من الأسباب التي تجعل مشاركة المرأة في وضع الدستور مهمة بشكل خاص في حالات ما بعد النزاع، ويمكن استخدامها كلها كحجج لإدماجها.

### مشاركة المرأة هي مسألة إنصاف وحقوق

لقد كان وجود النساء على مائدة المفاوضات، سواء في اتفاقات السلام أو الدساتير، منخفضاً على مر التاريخ. ومع ذلك، تتأثر النساء بشكل متساوٍ بالنزاع، وفي كثير من الأحيان تلعب أدواراً غير تقليدية أثناء الحرب، مثل رأس الأسرة أو المقاتلة. لكن أنماط الاستبعاد هذه تتغير.

وتبين دراسة حديثة عن مشاركة النساء في بناء الدساتير بين عامي 1990 و2015 أنه على الرغم من الاتجاه نحو زيادة المشاركة، ما زال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. وفي دساتير ما بعد النزاع التي تم تحليلها لتلك الفترة، كان 20 في المائة فقط من أعضاء الهيئات الرسمية لإصلاح الدستور من النساء.

(المصدر: الأمن الشامل، 2017)

## أمثلة على مساهمة المرأة في الحماية الجنسانية ووضع الدستور المستدام.

في تونس، ساهمت المرأة في ضمان التصدي للعنف ضد المرأة. ينص الدستور التونسي لعام 2014 على ما يلي: "تتخذ الدولة جميع التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة." (المادة 46)

في عملية الإصلاح الدستوري الكينية المنقسمة بشدة، اجتمعت النساء معاً في المؤتمر الوطني الدستوري للنساء للتسيق ووضع الاستراتيجيات وتقديم نموذج للتغلب على الجمود السياسي.

وفي جنوب أفريقيا، انخرط التحالف النسائي الوطني عبر الانقسامات المجتمعية، وقام بحشد الجهود وتوعية السكان (ولا سيما النساء) خلال عملية الإصلاح الدستوري للبلد. كما استخدموا برنامج مشاورات على الصعيد الوطني كأساس لميثاق المرأة من أجل تحقيق المساواة الفعلية، التي شكلت أساساً للمطالب بوضع دستور مراعي للاعتبارات الجنسانية (انظر المؤتمر الوطني الأفريقي، 1994).

## استخدام المعايير الدولية

أصبحت مشاركة المرأة على طاولة المفاوضات لكل من اتفاقات السلام والدساتير التزاماً بموجب القانون الدولي (انظر كذلك - التذييل ألف: الموارد والتذييل باء: المعايير الدولية). وتوجد الآن مجموعة من الصكوك الدولية في هذا المجال، تتراوح بين الاتفاقيات الدولية وقرارات وإعلانات هيئات معاهدات الأمم المتحدة. وتوفر هذه القواعد أداة مهمة للنساء وتؤمن الوصول إلى المفاوضات الدستورية، لا سيما حيث يتم دعم وتمويل عمليات وضع الدستور دولياً.

تؤكد المادة 7 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ما يلي:

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجه خاص، تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في:

## مشاركة النساء تضمن حماية مصالحهن ويمكن أن تعزز التسويات السياسية المستدامة

ستكون النساء في وضع أفضل لفهم ومتابعة الحماية القانونية لمصالحهن، بما في ذلك على سبيل المثال الحماية من العنف المنزلي، والحقوق المتعلقة بالإنجاب.

وبالإضافة إلى ذلك، وجد أن تعزيز المساواة الجنسانية يرتبط بإمكانية السلام والأمن والازدهار والصحة والحكم الرشيد (هدسون وآخرين، 2016). وهناك بعض الأدلة التي تثبت أنه حيثما أثرت المرأة في المفاوضات الدستورية، فقد لعبت مجموعة متنوعة من الأدوار الإيجابية التي عززت عملية وضع الدستور وجودة الأحكام الدستورية الناتجة. ولم يقتصر الأمر على تقديم المزيد من الأحكام الجوهرية المتساوية والشاملة، ولكن المرأة ومنظمات حقوق المرأة كانت تميل إلى متابعة الانتلافات التي وصلت بين الانقسامات المجتمعية، واتباع برامج التوعية التي وسعت المشاركة الشاملة في عمليات بناء الدستور (الأمن الشامل، 2017).

(أ) التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة والأهلية للانتخاب لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بشكل علني؛  
(ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع مستويات الحكومة؛  
(ج) المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلاد.

كما تضع الاتفاقية التزامات إيجابية على الدول لحماية حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك حقوقها في الإنجاب والمواطنة، وحققها في الحماية من الاتجار والاستغلال. وتضع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واجباً على عاتق الدول لاعتماد التشريعات اللازمة لضمان حقوق المرأة وتنفيذها، بما في ذلك التدابير الخاصة المؤقتة (التي يشار إليها غالباً في الدساتير "بالعمل الإيجابي"، على الرغم من أن هذا المصطلح يذهب إلى أبعد من ذلك) مثل الحوصص الانتخابية، وإلغاء التشريعات التي تميز ضد المرأة. ويمتد هذا الواجب ليشمل الدساتير، التي تقول الاتفاقية إنها يجب أن تجسد مبدأ المساواة الجنسانية ويجب أن تكلف بتنفيذها من خلال القانون والوسائل المناسبة الأخرى (المادة 2 (أ)). وفي ديباجتها، توضح اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أن "التغيير في الدور التقليدي للرجل وكذلك دور المرأة في المجتمع والأسرة ضروري لتحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة".

وقد اعتمد كل من مجلس الأمن والجمعية العامة التابعين للأمم المتحدة قرارات تطالب بأن تعتمد الدول وتنفذ تدابير المساواة الجنسانية. ويدعو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000) الدول إلى "ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها". كما يعترف القرار بأن مشاركة المرأة الكاملة في عملية السلام "يمكن أن تساهم بدرجة كبيرة في حفظ السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما". وهو يدعو: "جميع الأطراف الفاعلة المعنية، عند التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها، الأخذ بمنظور جنساني، يشمل، في جملة أمور: ... (ج) اتخاذ تدابير تضمن حماية واحترام حقوق الإنسان للمرأة والفتاة، وخاصة ما يتعلق منها بالدستور والنظام الانتخابي والشرطة والقضاء".

في عام 2011، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة من جديد أن "المشاركة النشطة للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، على جميع مستويات صنع القرار أمر ضروري لتحقيق المساواة والتنمية المستدامة والسلام والديمقراطية" (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المشاركة السياسية للمرأة، 2011). وعلاوة على ذلك، يتم تشجيع الدول الآن على اعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار 1325 لضمان تحقيق أهدافها. ومنذ عام 2017، اعتمد 63 بلداً خطط العمل الوطنية هذه، وقام 16 بلداً آخر بتطويرها (انظر: الأمن الشامل، مركز موارد خطة العمل الوطنية).

ليست الأدوات المذكورة أعلاه هي الوحيدة التي تتعامل الآن مع واجبات الدول للاهتمام بالنساء، خاصة في حالات ما بعد النزاع. وتكمل قرارات مجلس الأمن 1820 (2008) و1888 (2009) و1960 (2010) القرار 1325 (2000) بالاعتراف بالعنف القائم على أساس نوع الجنس باعتباره تكتيك حرب وتطالب باتخاذ التدابير المناسبة لحماية الضحايا. كما أصدرت الجمعية العامة قرارات تدين العنف القائم على نوع الجنس (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 147/58 لعام 2003؛ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 134/62 لعام 2007)، كما توجد صكوك إقليمية (انظر اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد النساء والعنف المنزلي). وبالمثل، فإن القانون الدولي يدين ويتطلب من الدول حماية النساء والفتيات من الاتجار وضمان حقوقهن دون تمييز من أي نوع.

**يتعين على صانعي الدستور ترجمة هذه الالتزامات بموجب القانون الدولي إلى ضمانات محلية واضحة وقابلة للتنفيذ، بما في ذلك في القانون الأساسي للدولة.**

## ما الدور الذي يلعبه وضع الدستور في عمليات السلام؟

في المجتمعات الخارجة من النزاع، فإن وضع الدستور (صياغة دستور جديد) أو إصلاح الدستور (تعديل دستور موجود مسبقاً) ليست مجرد تمرينات أكاديمية لإنتاج "دستور جيد". وغالباً ما يرتبطان بمحاولات عملية السلام لوضع تسوية سياسية جديدة أكثر شمولاً قادرة على معالجة الأسباب الجذرية للعنف وإنهائه (انظر بيل و زولوتا فولشر، 2016، الذي يستند إليه هذا القسم).

غالباً ما يُفترض وجود تسلسل محدد للوصول إلى تسوية دستورية وسياسية جديدة، كما هو محدد في المسار المثالي في الرسم البياني 1.

هذا التسلسل (الرسم البياني 2) يميل إلى إشراك اتفاقات وقف إطلاق النار التي تركز على تسريح الجهات الفاعلة من غير الدول ودمجها في الهياكل السياسية والقانونية للدولة، مع تقديم التزامات لإرساء الديمقراطية والإدماج الاجتماعي والإصلاح الدستوري على نطاق أوسع (انظر على سبيل المثال اليوسنة والهرسك، حيث شملت اتفاقية دايون للسلام الدستور). وتمّ في الغالب التمكن من الانتقال مباشرة من اتفاق وقف إطلاق النار إلى دستور بفضل صفقة سياسية - عسكرية لإنهاء النزاع قبل بدء المفاوضات الدستورية، ووجود إطار مؤسسي صالح للحكم في هذه الأثناء، وديناميكية نزاع سعت فيها الدولة إلى تسوية الخلافات مع المعارضين المسلحين وكذلك الحركات الاجتماعية التقدمية الأوسع. وتشمل مخاطر هذا التسلسل بالنسبة للنساء أن تتفاوض الجهات الفاعلة العسكرية القوية، التي غالباً ما تكون ذكورية حصراً، على التسوية السياسية وقد يكون لها تأثير غير مناسب على شكل الدستور المستقبلي؛ أو على العكس من ذلك، أن تحتوي التسوية السياسية فقط على التزام واسع للإصلاح الدستوري الذي لا يحدث بعد ذلك. وفي كلتا الحالتين، سيتم إنشاء مسار يحد بالفعل من مشاركة المرأة في عملية وضع الدستور.

### الرسم البياني 1

#### فهم مفاوضات السلام والتسوية الدستورية والتسوية السياسية: المسار المثالي

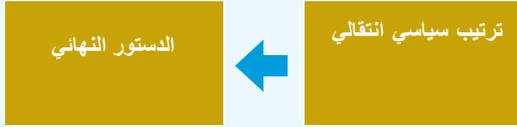


(المصدر: بيل وزولوتا فولشر، 2016)

من الناحية العملية، لا تميل الأمور إلى التحرك في مسار خطي، بل إلى القيام بخطوات إلى الأمام والخلف، وأن تصبح معقدة بشكل متزايد. قد يكون من المفيد فهم ثلاث عمليات مترابطة، لكن منفصلة تؤثر في ذلك، لكي نفهم الآثار المترتبة على مشاركة المرأة. أولاً، محاولة الوصول إلى تسوية سياسية جديدة بين العناصر السياسية والعسكرية "النخبوية" (عملياً، معظمهم من الرجال). ثانياً، محاولة التوصل إلى اتفاق سلام يوثق خطوات والتزامات النخب العسكرية/السياسية بالتغيير. ثالثاً، محاولة وضع الدستور. وينبغي أن تشير هذه العمليات الثلاث المنفصلة ولكن المتشابهة جميعها في نفس الاتجاه، على الرغم من أنها غالباً ما تكون متباعدة عن بعضها البعض، كما توضح التسلسلات النموذجية التالية. وتشكل كل من هذه التسلسلات تحديات مختلفة للنساء اللواتي يسعين إلى الإدماج.

### الرسم البياني 3

#### تؤدي الترتيبات السياسية الانتقالية (إما من خلال اتفاق سلام أو وثيقة مستقلة) إلى وضع دستور نهائي

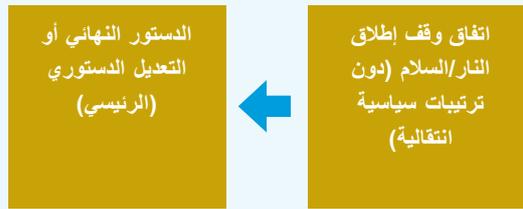


(المصدر: مأخوذ من بيل وزولوتا فولشر، 2016)

في هذا التسلسل (الرسم البياني 3)، عمليات التسوية السياسية في مرحلة ما بعد النزاع، التي ربما تتطوي على اتفاق لوقف إطلاق النار/السلام، إما تشمل أو تؤدي إلى شكل ما من "الترتيبات السياسية الانتقالية". وتحدد الترتيبات السياسية الانتقالية الخطوات التالية لعملية التسوية السياسية، وفي بعض الأحيان تحدد عملية إنتاج الدستور النهائي. وكثيراً ما تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي كجهة ضامنة في غياب إطار قانوني قوي.

### الرسم البياني 2

#### تؤدي اتفاقات السلام الجزئية (أو وقف إطلاق النار) (بما لا يشمل الترتيبات السياسية الانتقالية) إلى وضع دستور نهائي أو مراجعة أساسية للدستور القديم



(المصدر: مأخوذ من بيل وزولوتا فولشر، 2016)

وقد تمّ استخدام نمط التسلسل هذا عادة في حالات العنف بعد الانتخابات. وتمّ استخدامه أيضاً حيث يجب ملء فراغ في السلطة فوراً قبل بدء عملية بناء الدستور. ولديه بعض مزايا الإدراج: فالعمليات التشاركية التي تتكشف بين ترتيب سياسي انتقالي غالباً ما يكون حصرياً والدستور النهائي قد تخلق فرصاً لمشاركة المرأة. والجانب السلبي هو أن "الإصلاح" السريع للترتيب السياسي الانتقالي لا يتمتع إلا بقدر ضئيل من الشرعية الديمقراطية التقليدية، ويخلق ضغطاً للانتقال بسرعة إلى الانتخابات بدلا من أخذ وقت للمداورات الدستورية وبناء توافق الآراء الذي سيسهل العملية الشاملة.

#### الرسم البياني 5

مزيج من التسلسل 3 و 4، حيث يتبع الدستور المؤقت الترتيبات السياسية الانتقالية، والذي يفضي إلى مرحلة صياغة الدستور النهائية

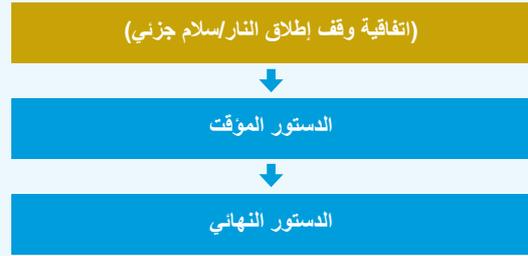


(المصدر: مأخوذ من بيل وزولوتا فولشر، 2016)

ينطوي نمط التسلسل في الرسم البياني 5 على اتفاقية سلام مع الترتيبات السياسية الانتقالية، وغالباً ما تسبقها اتفاقات سابقة لوقف إطلاق النار/ السلام، يليها دستور مؤقت ثم دستور نهائي (بشأن الدساتير المؤقتة، أنظر زولوتا فولشر، 2015). ويحدث هذا التسلسل عادة في البلدان التي شهدت نزاعات طويلة الأمد، حيث يكون الإطار المؤسسي ضعيفاً أو غير موجود، وحيث تستخدم العمليات الدستورية التدريجية للتوصل إلى تسوية سياسية ودستورية مشتركة. وتتمثل مزايا هذا التسلسل في أنه يتيح شكلاً مباشراً للحكومة، وعملية تدريجية مستمرة تحاول إنتاج نص دستوري يعكس تسوية سياسية. ومع ذلك، يعكس هذا النموذج بشكل عام صعوبة التوصل إلى تسوية دستورية في هذه الأوضاع، والتي تتميز بالنزاع واسع النطاق وفشل الدولة. وفي حين أن العملية التدريجية يمكن أن تكون مفيدة لتعبئة النساء مع مرور الوقت، إلا أنه لا يزال من الصعب تثبيت أحكام بشأن المساواة، ولا يتم الحفاظ على المكاسب في مرحلة من مراحل العملية بالضرورة في المراحل اللاحقة - حيث يمكن أن تتحرك المسودات إلى الوراء وكذلك إلى الأمام في التزاماتها بالمساواة.

#### الرسم البياني 4

الدستور المؤقت، الذي يسبقه في بعض الأحيان اتفاق سلام (أو وقف إطلاق النار)، يحقق دور اتفاقية السلام ويهيئ المجال لدستور نهائي.



(المصدر: مأخوذ من بيل وزولوتا فولشر، 2016)

في النموذج في الرسم البياني 4، يلعب الدستور المؤقت الدور القيادي في عملية التسوية السياسية، إلى أن يتم تبني دستور نهائي. وقد تسبق اتفاقات السلام أو وقف إطلاق النار الدستور المؤقت، ولكنها لا تشمل الترتيبات السياسية الانتقالية. وتكمن ميزة هذا التسلسل في أنه يسهل وجود اتفاق بين الأطراف السياسية والعسكرية فيما يتعلق بالمعايير المرجعية الواسعة للتسوية السياسية، مما يتيح إجراء نوع ما من الانتخابات قبل العملية النهائية لبناء الدستور، وشراء الوقت لعملية تشاركية أوسع نطاقاً قد تكون أكثر ملاءمة للمشاركة الاجتماعية الأوسع، بما في ذلك مشاركة المرأة. ويتمثل الجانب السلبي في أن العديد من العناصر الحاسمة في التسوية السياسية يمكن تركها لعملية بناء الدستور، مما يخلق صعوبات إذا لم تكن عملية المشاركة قادرة على الاتفاق على قضايا صعبة، أو لم يتم الاحتفاظ باللاعبين السياسيين الرئيسيين. وبعبارة أخرى، يمكن أن تأتي المشاركة بثمن وهو ألا يكون هناك سوى التزام أساسي قليل من أطراف النزاع الرئيسية بالالتزام بالترتيبات الدستورية كشكل من أشكال تسوية النزاع.

وكما يشير عرض التسلسل هذا، فليس من السهل دائماً التنبؤ بوقت حدوث الإصلاح الدستوري. لذا، يجب على النساء عدم الانتظار حتى يتم تفعيل

العمليات الرسمية قبل تحديد جدول أعمالهن، وإعداد الاستراتيجيات وبناء التحالفات من أجل وضع دستور يراعي الاعتبارات الجنسانية.

### تحالف النساء السوريات من أجل الديمقراطية

منذ بداية النزاع في البلد عام 2011 - على الرغم من العديد من المجاهيل، والتي ليس أقلها نتائج النزاع - قام المدافعون عن حقوق المرأة السورية بتنظيم والسعي لتحديد وتعزيز جدول أعمال يراعي الاعتبارات الجنسانية. وقد قاموا ببناء تحالفات مثل مع جماعات داعمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، ودفعوا نحو تسخير التضامن الدولي مع قضيتهم وسعوا إلى استخلاص الدروس المقارنة من تجارب عمليات بناء الدستور الأخرى، لا سيما تلك الخاصة بما يسمى "الربيع العربي".

وقد تضمنت دعوتهم إنشاء صيغة تعاونية للمبادئ الناشئة ما قبل الدستور، والتي تم تصميمها لتكون بمثابة الحد الأدنى من الضمانات المراعية للاعتبارات الجنسانية لأي دستور سوري يعتمد حديثاً. ويعتبر هذا المستوى من الحشد مثيراً للإعجاب بشكل خاص نظراً للقيود الشديدة على المجتمع المدني السوري حتى في مرحلة ما قبل الحرب، والتي قللت بشكل كبير من المساحة المتاحة للنساء للدفع باتجاه التغيير. (انظر النساء السوريات من أجل الديمقراطية والمبادرة النسائية الأوروبية، 2014).

# الجزء الثاني: المسائل الجنسانية، حقوق المرأة ووضع الدستور والإصلاح - ما الذي يجب معالجته؟

بقدر ما يتم صياغة دستور جديد في أعقاب النزاع، أو تعديل الدستور الحالي ليعكس تسوية سياسية جديدة، فإن رغبة العديد من الجهات الفاعلة السياسية سوف يتمثل في خفض أولوية القضايا المتعلقة بالمساواة الجنسانية إلى أولوية أقل من قضية الحفاظ على التزام الجهات الفاعلة المسلحة بالتسوية الجديدة.

وفي كثير من الأحيان يكون اختيار نوع الهيئة محددًا سلفًا بالتقليد أو القانون والممارسة المعمول بهما في المنطقة (على افتراض وجود رغبة في الالتزام بهذا النوع الأخير). على سبيل المثال، من غير المحتمل أن تخرج المملكة المتحدة عن تقليدها الطويل في الاعتماد على لجان الخبراء في تحقيق الإصلاح الدستوري (رينويك، 2014، الصفحة 108)، في حين أن الاتفاقيات والجمعيات والموائد المستديرة أكثر شعبية في البلدان المتأثرة بالتقاليد الفرنسية والأمريكية (أراتو، 2012). ويستكشف ما يلي خيارات مختلفة.

## الإدماج والجمعيات التأسيسية المنتخبة

يتم إنشاء الجمعيات التأسيسية إما كمؤسسات منفصلة، أو تستعمل البرلمانات الوطنية كمجالس تأسيسية. إن إدراج المرأة في الهيئتين أمر مهم. وفي كلتا الحالتين، يتم تحديد العضوية على أساس الانتخابات - انتخابات منفصلة في حالة الأول، والانتخابات البرلمانية العادية في حالة الأخير. وتشمل الأمثلة الأخيرة على الجمعيات التأسيسية المنتخبة تونس ونيبال، اللتين أعدتا دستور البلدين لعامي 2014 و2015، على التوالي. ويمكن استكمال عضوية الجمعية التأسيسية الناتجة بمقاعد خاصة مخصصة للنساء.

وفي نفس الوقت، غالبًا ما تلعب الجهات الفاعلة في المجتمع المدني دوراً حاسماً في الضغط من أجل معالجة قضايا المساواة. إن الافتراض بأن المساواة الجنسانية سيتم التعامل معها في مرحلة إعادة الإعمار ما بعد النزاع هو أمر محفوف بالمخاطر: ليس فقط قد تهدأ الإرادة السياسية للتغيير القانوني، ولكن بمجرد وضع دستور جديد/منقح، سيكون من الصعب جداً تغييره. وبالتالي، ينبغي أن يسعى المدافعون عن حقوق المرأة إلى الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من فرصة جعل كل من عملية الصياغة ومضمون الدستور الجديد/المنقح عملية مراعية للاعتبارات الجنسانية.

## العملية: مراعاة الاعتبارات الجنسانية عند إنشاء هيئات للتفاوض وصياغة الدستور

يمكن التفاوض على الدساتير وصياغتها من قبل مجموعة متنوعة من الهيئات. وتشمل هذه الهيئات الكبيرة المنتخبة التي تؤدي مجموعة متنوعة من الوظائف (عادة المجالس التأسيسية أو البرلمانات الوطنية، أو هيئة تعمل عملهما) وكذلك الهيئات الأكثر تخصصًا التي عادة ما تكون أصغر، والتي تركز على مهمة تقديم مشروع دستوري أو مقترحات للإصلاح (عادة اللجان أو الموائد المستديرة) (منظمة إنتربيس، 2011، الصفحة 230). وتجدر الإشارة إلى أن التمييز بين الأنواع المختلفة من الهيئات ليس واضحًا في الممارسة دائمًا - فقد تكون هناك نماذج مختلطة، مثل لجنة خبراء توجه أساليب عمل جمعية تأسيسية. وعلاوة على ذلك، قد تؤدي جميع هذه الهيئات أيضًا مهامًا إضافية، مثل التربية المدنية.

**ولتعظيم حضور وتأثير الممثلات في الجمعيات التأسيسية، ينبغي إيلاء الاهتمام لتصميم انتخابات هذه الهيئات وإجراءاتها الداخلية.** ونظراً لأهمية مهمة وضع الدستور - التي تهدف إلى الوصول إلى تسوية سياسية لأجيال - سيكون تمثيل المرأة على قدم المساواة أمراً مهماً. وحيث تكون المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً، يمكن أن تكون الحصص الانتخابية أو المقاعد المخصصة للنساء أدوات مفيدة لضمان المساواة الجنسانية في الجمعية التأسيسية، حسب النظام الانتخابي. وبالنظر إلى الطبيعة المؤقتة لهيئات مهامها، فإن التدابير الخاصة المتعلقة بهيئة وضع الدستور هي بطبيعتها مؤقتة كما تتطلبها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

تمّ اعتماد نظام الحصص في انتخابات تونس للجمعية التأسيسية، التي تتطلب "حصص الترشح التبادلي" لقوائم الأحزاب، والتي طالبت بالتناوب بين الجنسين بين المرشحين في القوائم الانتخابية. ولم ينجح ذلك إلا جزئياً، لعدم امتثال جميع الأحزاب بالقاعدة؛ ومن المثير للاهتمام أن حزب النهضة الديني المحافظ قد بذل قصارى جهده للالتزام بالحصص، مما أدى إلى أكبر عدد من الممثلات في الجمعية التأسيسية لتونس من هذا الحزب (سوتيو، 2017).

ينبغي إيلاء الاهتمام للتصميم الانتخابي الأوسع، وتحديد نقاط الوصول للنساء ضمنه. فعلى سبيل المثال، أدى استخدام التمثيل النسبي في أول انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا، إلى جانب الحصص المخصصة للنساء على مستوى الأحزاب، مع مرور الوقت، إلى مستويات أعلى من التمثيل الجنساني في البرلمان والحكومة (سيدمان، 1999).

ينبغي أن تكون إجراءات العمل الخاصة بالجمعيات التأسيسية مراعية للاعتبارات الجنسانية بقدر الإمكان. على سبيل المثال، من خلال ضمان توفير التدريب الكافي لجميع الممثلين (كون ممثلات المرأة أكثر احتمالاً أن تكون جديداً في العملية السياسية)؛ ووجود قواعد لاتخاذ القرارات تسهل بناء التوافق في الآراء، بما في ذلك عبر الخطوط الحزبية (اعتراضاً بالطابع الشامل لجدول أعمال المساواة الجنسانية)؛ وتوفير الوصول إلى المناصب القيادية ووقت التحدث بطريقة تشمل النساء (أنظر الدليل إلى دستور متوافق مع منظور النوع الاجتماعي (الجندر)، 2015، الصفحة 112، حول العقبات الإجرائية لمشاركة المرأة في هيئات وضع الدستور، أنظر منظمة إنتربييس، 2011، الصفحة 198، و كاتز، 2012، الصفحة 206، حول البرلمانات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، أنظر الاتحاد البرلماني الدولي، 2012).

قد يلزم أيضاً اتخاذ تدابير لمعالجة المزيد من الجوانب "اليومية" في عمل الجمعية التأسيسية، مثل ضمان ساعات العمل المعقولة (حتى لا يتم التمييز ضد الأعضاء الذين لديهم واجبات الرعاية، والذين غالباً ما يكونون من النساء) أو توفير مرافق خاصة، مثل دور الحضانة أو دورات المياه الإضافية. إن القيام بذلك، دون تعزيز القوالب النمطية الجنسانية، سيكون مهماً لخلق بيئة عمل يمكن أن تكون بمثابة نموذج للمؤسسات المستقبلية - على سبيل المثال، من خلال التأكيد على أن مرافق الرعاية مفتوحة لجميع الآباء على قدم المساواة.

سيكون للجمعيات التأسيسية عادة سلطة اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بالإصلاح الدستوري. على سبيل المثال، تم تبني الدستور التونسي بالتصويت في الجمعية، وإن كان يتطلب أغلبية الثلثين لضمان اتفاق واسع النطاق. ومع ذلك، في بعض الأحيان يتم اختيار اللجوء إلى التصديق عن طريق الاستفتاء. وهذا يعني أنه سيتم طرح نتيجة مفاوضات الجمعية والصياغة لتصويت وطني، مع دعوة المواطنين للموافقة على المسودة أو رفضها. وغالباً ما يتم اللجوء إلى الاستفتاءات على افتراض أنها ستؤدي إلى شرعية أكبر في العملية ككل. وبينما قد يحدث هذا في ظل الظروف السليمة، يمكن التلاعب بالاستفتاءات، لا سيما في السياقات الهشة والمنقسمة، وقد يثبت أنها ستؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة لحقوق المرأة إذا تم خسارة المكاسب التي تم اكتسابها في المفاوضات الدستورية في حال كانت نتيجة التصويت هي الرفض.

**يتطلب إنشاء الجمعيات التأسيسية المراعية للاعتبارات الجنسانية إجراء انتخابات تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من إدماج المرأة عند تحديد العضوية؛ والتأكد من أنه لدى تصميم أساليب العمل ووضع قواعد ومرافق صنع القرار، يتم استخدام ممارسات ملائمة للنساء والأسرة.**

### الإدماج والهيئات المعيّنة

عادة ما يتم اختيار الهيئات المعيّنة، عموماً لجان الخبراء، من قبل السلطة التنفيذية و/أو الأحزاب السياسية. وتتضمن الأمثلة على الاستخدام الأخير للجان في صياغة الدستور كينيا في عام 2010 وفيجي في عامي 1997 و 2012. وكلاهما أيضاً أمثلة على اللجان التي تتضمن خبراء دوليين من بين أعضائها.

الميزة الرئيسية لهذه الهيئات المعيّنة هي خبرات أعضائها واستقلالهم. هذه الهيئات عادة ما تكون أصغر حجماً، لذا فإن ديناميات العمل مختلفة وقد تقضي على صياغة أسرع. ومع ذلك، هناك مخاطر ينطوي عليها اللجوء إلى لجان الخبراء، بما في ذلك استغلالها المحتمل من قبل القوى السياسية، مما يؤدي إلى انعدام استقلال العملية المتصور، الذي قد يقوض شرعية الدستور النهائي. وحتى إذا تم تجنب هذه المخاطر، فلا يزال هناك احتمال أن تكون هذه اللجنة، أو ينظر إليها على أنها، نخوية ومعزولة عن المجتمع الأوسع والعملية السياسية، وتفقر إلى الشفافية (منظمة إنتربييس، 2011، الصفحة 266).

## الإدماج والترقية المدنية والعمليات غير الرسمية المحيطة بالمفاوضات الدستورية

بغض النظر عن نوع الهيئة المختارة لإعداد الدستور الجديد/المنقح، سيكون من المهم أن يكون السكان عمومًا على وعي بالعملية ونتائجها المتوقعة، فضلاً عن إتاحة الفرصة لهم للتأثير عليها. ويمكن أن تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً رئيسياً. وينبغي أن تسعى المشاورات العامة إلى أن تكون شاملة لمجموعة متنوعة من جهات النظر، وأن تشارك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأصوات الفردية. كما تعتبر حملات التوعية المدنية مهمة أيضاً في هذا الصدد ويجب أن يتم جعلها مراعية للاعتبارات الجنسانية، مثل اختيار أدوات النشر مثل الراديو أو الملصقات حيثما يكون هناك مشكلة معرفة القراءة والكتابة - والتي تميل إلى التأثير على النساء بشكل غير متناسب (الدليل إلى دستور متوافق مع منظور النوع الاجتماعي (الجنس)، 2015، الصفحة 114).

يمكن للمشاورات العامة أن تخفف من تأثير التنظيم الضعيف المحتمل من قبل النساء أو الهيمنة المحتملة لقوى المجتمع المدني المحافظة والمنظمة تنظيمياً جيداً. ومع ذلك، فإن التأكد من أن مثل هذه المشاورات تقدم وسائل مفيدة للنساء للتعبير عن رأيهن أمر بالغ الأهمية. على سبيل المثال، في السودان، تم تنظيم اجتماعات بلدية لتسهيل عملية استشارية حول دستور البلاد الجديد لعام 2011، لكن المعايير الثقافية تعني أن النساء غالباً ما يصعب عليهن التحدث في هذه الأحداث. وللتغلب على هذا، استضافت نساء "النخبة" مجموعات صغيرة من النساء في منازلهن في ما أسمته "جلسات الشاي" ثم جمعت النتائج وقدمتها إلى صانعي القرار. مثل هذا التفكير المبتكر هو مثال على كيفية تمكّن النهج المبتكرة الموجهة نحو السياقات الثقافية في المساعدة على ضمان حصول النساء من جميع الخلفيات على فرصة للتأثير على عملية وضع الدستور، بما في ذلك عبر وسائل غير رسمية.

بالنسبة للنساء، تقدم الهيئات المعيّنة فرصاً ومخاطر على حد سواء. فمن ناحية، قد تتمكّن المرأة من الوصول إلى هذه الهيئات بسهولة أكبر إذا قبلت سلطات التعيين الحاجة إلى تمثيل متساو. وعلى عكس حالة الجمعيات التأسيسية، يمكن للمرأة الوصول بشكل مباشر أكثر إذا كانت الإرادة السياسية موجودة. ومن ناحية أخرى، عندما لا يكون التوازن الجنساني مدرجاً في جدول الأعمال، تواجه المرأة خطر عدم تعيينها في هذه اللجان أو عدم اختيارها بأعداد كافية لكي يكون لها تأثير على نتائجها. وعلاوة على ذلك، لا تكون الهيئات المعيّنة عادة صانعة القرار النهائي - إذ تتطلب توصياتها الموافقة عليها، سواء في الهيئة التشريعية أو من خلال الاستفتاء. ويزيد هذا المطلب مرة أخرى من احتمال فقدان المكاسب التي تم تحقيقها من أجل المساواة الجنسانية بعد عمل اللجنة، في غياب اليقظة المستمرة من جانب دعاة حقوق المرأة.

ليست لجان الخبراء النوع الوحيد من هيئات صياغة الدستور المعيّنة. وتشتمل الاتفاقيات الدستورية على أعضاء يتم اختيارهم بشكل عشوائي ولكن بهدف ضمان التمثيل الشامل. ومثال على ذلك جمعيتان للمواطنين حديثتان في أيرلندا: الأولى في الفترة ما بين 2012-2014 والثانية في عام 2017. في حين كان ثلثي الأولى يتكون من المواطنين العاديين والثلث من السياسيين، تم تشكيل الثانية بالكامل من المواطنين العاديين. وقد تم اختيار هؤلاء بصورة عشوائية، لكن تم بذل جهد لضمان التوازن الجنساني في الجمعية، وكذلك التمثيل حسب العمر والإقامة. وكُلفت كلتا الجمعيتين بصياغة توصيات تتعلق بالإصلاحات الدستورية، والتي كان بعضها مثيراً للجدل بين المشرعين (مثل الاعتراف بالزواج المثلي الجنس أو تنظيم الإجهاض). وفي حين لم تكن توصيات هذه الجمعيات نهائية، وكان عليها أن تمر عبر العملية السياسية وفي النهاية اكتساب الصلاحية في الاستفتاءات الوطنية، قد يقدم المثال الأيرلندي طريقة بديلة للتداول بشأن مسائل من أجل التغيير الدستوري (سوتيو، 2017، الصفحات 28-32).

ستؤدي العمليات غير الرسمية المحيطة بالمفاوضات الدستورية المصممة بمشاركة المجموعات غير المسيطرة - بما في ذلك حملات التوعية المدنية والمشاورات العامة - إلى تعظيم فرص حصول النساء من جميع الخلفيات على صوت في العملية.

ضمان أن تدرج هيئات صياغة الدستور المعيّنة المرأة بشكل أكثر وضوحاً، بقدر ما يمكن للمدافعين عن حقوق المرأة أن يستهدفوا الضغط على سلطة التعيين ويطلبوا بتمثيل متساوٍ للنساء.

## الجوهري: مراعاة الاعتبارات الجنسانية عند وضع المضمون الدستوري

سوف يتطأب مراعاة الاعتبارات الجنسانية عند وضع الدساتير تبني بعض القضايا الجوهرية، والتي سيتم النظر إلى بعضها بشكل مباشر على أنها "قضايا المرأة". كما سيتطلب الاهتمام بالمشاكل الهيكلية مثل اللغة التي يستخدمها النص الدستوري. فيما يلي قائمة بالأحكام الموضوعية الأكثر إلحاحاً التي كثيراً ما يهتم بها المدافعون عن حقوق المرأة. القائمة ليست شاملة، وستختلف الأحكام التي تعتبر من الأولويات من سياق إلى آخر. ومع ذلك، فقد أظهرت الدروس المقارنة أن ما يلي يمكن أن يكون مواقع النضال من أجل النساء في معظم عمليات وضع الدستور. وقد تتصل بعض المشكلات بالانقسامات التي ولدت النزاع. ومن ثم، فإن الاستراتيجيات التي تكفل حماية حقوق المرأة ستحتاج في كثير من الأحيان إلى الانخراط في كيفية فهم الأطراف المنقسمة في المفاوضات لمطالب النساء للتأثير على صراعاتهن على السلطة.

### الضمانات الدستورية لمساواة المرأة

إن ضمانات المساواة أمام القانون، والمساواة بشكل أعم، هي ضمانات من دونها لا يمكن أن يُعتبر الدستور مراعيًا للاعتبارات الجنسانية أو ديمقراطيًا. ومع ذلك، ففي سياقات النزاع، غالباً ما ترتبط طبيعة الدولة وكيف يتعين "تفاسمها" بين المجموعات المنقسمة ارتباطاً وثيقاً بالأسباب الجذرية للنزاع، فضلاً عن محاولات الوصول إلى تسوية سياسية جديدة قادرة على إنهائه. وبالتالي فإن المساواة بين مجموعات عرقية أو إيديولوجية مختلفة هي قضية سياسية للغاية وغالباً ما تكون مثيرة للجدل. ويمكن للنساء في كثير من الأحيان رفع مطالبهن بالمساواة على خلفية الالتزامات بأشكال أخرى من المساواة الجماعية. ومع ذلك، فهن بحاجة إلى فهم الطرق التي تعيد بها أحكام المساواة توزيع السلطة بين أطراف النزاع الرئيسية. ويمكن أن تؤثر علاقة المساواة بتوازن القوى بين المجموعات الأخرى في كيفية تبني مطالب المساواة للمرأة ومقاومتها من جانب مختلف "الأطراف" بشكل مختلف، اعتماداً على مصالحها الاستراتيجية.

تنص الدساتير في جميع أنحاء العالم على المساواة الجنسانية بطرق متنوعة. وفيما يلي بعض المواقع الرئيسية للمشاركة فيما يتعلق بحقوق المرأة، حيث تقدم أمثلة من مجموعة متنوعة من النصوص الدستورية، وليس كلها من دساتير ما بعد النزاع. وعلى الرغم من أننا نخص بالذكر بعض القضايا، إلا أنه من الجدير بالملاحظة أن كل جانب من جوانب الدستور له أهمية بالنسبة للنساء وأن المنظور الجنساني يشمل كل حكم. وعلاوة على ذلك، سيكون للنساء مجموعة من الأمور التي ترغب في التأثير عليها، إضافة إلى جعل الدستور مراعيًا للاعتبارات الجنسانية.

**المساواة الجنسانية:** فيما يتعلق بحماية مبدأ المساواة الجنسانية، يظل بعضها عامًا للغاية. ينص الدستور البلجيكي، على سبيل المثال، في المادة 21: "المساواة بين النساء والرجال مكفولة". سواء كانت عامة أم لا، فإن الأمر الأهم هو أن الدستور يضمن صراحة المساواة الجنسانية والتمتع بالحقوق دون تمييز، مثل توضيح أنه يتناول "المواطنين، ذكراً وإناً" مثل على سبيل المثال، في الدستور التونسي لعام 2014، المادة 21. ونذهب بعض الدساتير إلى أبعد من ذلك في مستوى التفاصيل التي تتضمنها في أحكام المساواة الجنسانية، والتي تنص ليس فقط على المبدأ العام، ولكن أيضاً السعي لتحقيق المساواة في الممارسة (بحكم الواقع)، وليس فقط من حيث المبدأ (بحكم القانون)، وتشير بوضوح إلى دستورية تدابير العمل الإيجابي. أحد هذه الدساتير هو الدستور النمساوي، الذي تضمن المادة 7 (2) منه أن تحترم جميع مستويات الحكومة المساواة الجنسانية وتعززها:

"يشترك الاتحاد والاندلس والبلدية في المساواة بحكم الواقع بين الرجل والمرأة. إن التدابير الرامية إلى تعزيز المساواة الحقيقية بين المرأة والرجل، لا سيما من خلال القضاء على أوجه عدم المساواة القائمة، مقبولة."

وعلى العكس من ذلك، يمكن للدساتير أن تتكلم عن مبدأ المساواة الجنسانية بينما تقيد في الوقت ذاته مدى وصوله عن طريق إخضاعه للقيود الموجودة في الدين أو التقاليد أو التشريعات العادية. مثال على ذلك هو الدستور اليمني، الذي تنص المادة 31 منه على ما يلي: "النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون".

• **عدم التمييز:** عندما يتعلق الأمر بحماية عدم التمييز، تختلف الدساتير من جديد في الصياغة ومستوى التفصيل (انظر قاعدة البيانات الدستورية العالمية للمساواة الجنسانية). ومن الأمثلة الإيجابية على ذلك دستور جنوب أفريقيا، الذي يولي اهتماماً وثيقاً بشكل خاص لضمانات المساواة وعدم التمييز، بما في ذلك على أساس الجنس (المادة 9). تحتوي المادة 9 (3) على قائمة بالأسباب التي يحظر التمييز على أساسها:

”لا يجوز للدولة أن تميز تمييزاً مجحفاً بشكل مباشر أو غير مباشر ضد أي شخص بسبب العرق أو نوع الجنس أو الجنس أو الحمل أو الحالة الاجتماعية أو الأصل العرقي أو الاجتماعي أو اللون أو الميول الجنسية أو العمر أو الإعاقة أو الدين أو العقيدة أو المعتقدات أو الثقافة أو اللغة أو المولد أو مجموعة من هذه الأسباب.“

والأهم من ذلك، أن القائمة غير شاملة، أي أنه يمكن إضافة أسباب أخرى إليها في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، يكمل الحكم المادة 9 (4) التي تحظر التمييز من قبل الأشخاص العاديين، والمادة 9 (5)، التي تسمح بتدابير العمل الإيجابي.

يمكن أن تتناقض هذه الصياغة الشاملة مع الدستور الأردني الذي، بالرغم من مراجعة عام 2016، لا يزال يفشل في إدراج نوع الجنس أو الجنس ضمن الأسباب المحظورة للتمييز. وهكذا تنص المادة 6 (1) ببساطة على ما يلي: ”الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين.“

ومن غير المرغوب فيه ما يسمى ”شروط العدول“، حيث يتم جعل الالتزام بعدم التمييز في جزء واحد من الدستور غير فعال من قبل حكم في مكان آخر. على سبيل المثال، يحظر دستور بوتسوانا التمييز في المادة 15 (1)، ولكن بعد ذلك يعدل هذا الحظر على الفور، بما في ذلك ”فيما يتعلق بالتبني، أو الزواج، أو الطلاق، أو الدفن، أو نقل الملكية عند الوفاة أو غير ذلك من مسائل قانون الأحوال الشخصية“ (المادة 15 (4) (ج)).

**يجب أن تحمي الدساتير بشكل واضح وبشكل لا لبس فيه مبادئ المساواة الجنسية وعدم التمييز وألا تقوضها، سواء من خلال أحكام دستورية متناقضة أو تشريعات لاحقة.**

”حماية القانون تشمل جميع أفراد الشعب، رجالاً ونساءً، بصورة متساوية، وهم يتمتعون بجميع الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ضمن الموازين الإسلامية.“

يمكن لصانعي الدستور معالجة خطر أي إشارة دستورية إلى الدين أو التقاليد أو الثقافة التي تقوض النساء بطرق مختلفة. ينص دستور جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، بوضوح على أنه في حالة النزاع، فإن الدستور هو الذي يسود على أي مصدر إضافي من مصادر القانون. وهكذا، يعترف دستور جنوب أفريقيا بحقوق المجتمعات الثقافية أو الدينية أو اللغوية، ولكنه ينص في الوقت نفسه على أنه ”لا يجوز ممارستها بأسلوب يتعارض مع أي حكم من أحكام وثيقة الحقوق“. (المادة 31). وهو يحقق توازناً دقيقاً مماثلاً عند الاعتراف بالسلطة التقليدية والقانون العرفي، ولكن فقط ”مع مراعاة الدستور“ (المادة 211). هذه الطريقة لضمان إعطاء الأولوية للدستور على القوانين والممارسات التي تتطوي على التمييز هي التي يفضلها أيضاً الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، والذي يوصي الدول بما يلي:

”...تعترف وتضمن، في دساتيرها وقوانينها، الحق في المساواة، الذي ينبغي أن ينطبق في جميع مجالات الحياة وأن يكون له الأولوية على جميع القوانين والأعراف والمدونات والقواعد الدينية والعرفية والأصلية، دون أي إمكانية للإعفاء أو التنازل أو التحايل (2015).“

**يجب أن يكون للمساواة الجنسية والحقوق الفردية عموماً أولوية دستورية فوق أي أحكام متعلقة بالدين أو التقليد أو العرف، وإلا فإن ضمان حقوق المرأة يظل عرضة للتقويض.**

## مكان القانون الدولي في النظام الدستوري

ثمة وسيلة أخرى ذات صلة للمدافعين عن حقوق المرأة تتعلق بالمركز الذي يمنحه القانون الدولي في النظام الدستوري. وكثيراً ما توضح الدساتير العلاقة بين القانون الدولي والنظام القانوني المحلي، وفي بعض الأحيان تجعل من الأول المعيار لحماية الحقوق في البلد. فعلى سبيل المثال، ينص الدستور الروماني على أن حقوق المواطنين وحرياتهم تفسر وتطبق وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها (المادة 20 (1)). وعلاوة على ذلك، في حالة النزاع، تسود أعلى معايير الحماية بين القانون المحلي والقانون الدولي:

## التفاعل بين الحقوق الفردية والدين، والتقاليد والثقافة

على الرغم من كونها مضمونة دستورياً، يمكن الحد من الحقوق الفردية من خلال الإشارة إلى الدين أو التقاليد أو الثقافة. وينطبق ذلك بشكل خاص على حقوق المرأة. وغالباً ما تأتي قيودها بشكل غير مباشر، مثل الاعتراف الدستوري بالمصادر الدينية أو التقليدية كمصادر للقانون. على سبيل المثال، يؤهل الدستور الإيراني ضمان المساواة الخاص به بالإشارة إلى الشريعة الإسلامية، مشيراً في المادة 20:

"في حالة وجود تضارب بين القانون المحلي والالتزامات الدولية الناتجة عن العهود والمعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية التي تكون رومانيا طرفاً فيها، تكون الأولوية للالتزامات الدولية، ما لم يتضمن الدستور أو القوانين المحلية أحكاماً أكثر ملاءمة (المادة 20 (2))."

وبالتالي، يمكن أن تساعد هذه الإشارة إلى القانون الدولي في ضمان عدم حدوث تراجع في حماية الحقوق وأن أعلى المعايير - سواء كانت محلية أو دولية - ستطبق دائماً.

**اعتماداً على مكانته في النظام الدستوري، يمكن للقانون الدولي توفير قاعدة أساسية لحماية الحقوق وفرص لمناشدة المعايير الدولية.**

التمييزية التي لها تأثير سلبي على النساء في المناطق المحافظة). وكانت هذه المخاوف هي أساس معارضة العديد من الناشطات في مجال حقوق المرأة العراقية للفيدرالية في البلاد: ونُقل عن غريبة غارب من رابطة النساء العراقيات قولها: "نحن ضد الفيدرالية لأننا ضد الشريعة. هذا ما نخاف منه." (كاررول، 2005).

**في الاتحادات والدول اللامركزية، سيعتمد تطبيق حقوق المرأة أيضاً على السلطات المقسمة، وهذا هو السبب في أن مفاوضات الدستور يجب أن تسعى إلى مشاركة جميع مستويات الحكومة.**

## المواطنة

تسير المواطنة المتساوية جنباً إلى جنب مع الضمانات العامة للمساواة الجنسية، ولكن غالباً ما تنص الدساتير - وحتى التشريع العادي - على قواعد تمييزية في هذا المجال. وغالباً ما تتعامل عمليات السلام بشكل مركزي مع قضايا "الانتماء" في الدولة والمواطنة، وبالتالي فإن الأحكام الدستورية في هذا المجال قد تكون لها علاقة متزايدة بمسألة الإدراج في مشروع الدولة المعاد صياغته حديثاً. وعلاوة على الحرمان لمدة طويلة من الحقوق الأساسية مثل الحق في التصويت والترشح للانتخابات، طالما كانت حقوق المرأة في المواطنة أكثر تقييداً من حقوق الرجال. وتشمل الأمثلة على ذلك حرمان المرأة من حقها في نقل جنسيتها إلى أبنائها أو فقدان جنسيتها عند الزواج. فعلى سبيل المثال، حافظ دستور نيبال لعام 2014 على قواعد متميزة جنسانياً لاكتساب الجنسية ونقلها (المادة 11)، وبذلك استمر في الممارسة التمييزية للدولة في هذا المجال.

## الحقوق وتقسيم السلطة السياسية والإقليمية

قد تتضمن أحكام اتفاقية السلام التي تتشارك أو تقسم السلطة بين أطراف النزاع أحكاماً متعلقة بالحقوق. هنا، يمكن للحقوق أن تلعب دوراً هاماً في ضمان أن ديناميات تقاسم السلطة لا تؤثر سلباً على حقوق المرأة (أنظر كذلك، وايز، 2018 حول تقاسم السلطة الإقليمية). إن حماية حقوق المرأة هو واجب على جميع مستويات الحكومة، ولكنه يصبح اعتباراً مهماً بشكل خاص في الولايات الفيدرالية أو التي طبقت درجة معينة من اللامركزية في السلطة. في السياقات التي تكون فيها السلطة مقسمة إقليمياً، قد يتوقف مصير المرأة على المؤسسات الحاكمة في المناطق المقسمة كما يتوقف على الحكومة المركزية.

تشير الدراسات الحديثة للاتحادات الغربية والولايات اللامركزية إلى أنها قد توفر المزيد من نقاط الوصول وفرصاً أكبر لصنع القرار المحلي، مما يسمح بمزيد من مساهمات النساء في الحكومة (فيكرز، 2011). ويقدر ما تجد النساء أنه من الأسهل المشاركة في السياسات المحلية والإقليمية، قد تقدم اللامركزية سبباً متزايداً للمشاركة السياسية. ومع ذلك، فإن نفس الدراسات تثبت أيضاً أن تجارب المرأة في الفدرالية واللامركزية تختلف حسب السياق، مع وجود مجموعة متنوعة من العوامل في تحديد الأثر الجنساني لأي ترتيبات. ومن المحتمل أن تكون العوائق عند هذا المستوى كذلك. رواندا هي مثال على ذلك. فعلى الرغم من الحصص الانتخابية على المستوى المحلي، فإن النساء الروانديات، رغم تحقيقهن تمثيلاً قوياً في الهيئة التشريعية، ما زلن يواجهن عقبات في التأثير على التغيير (مثل القواعد والتقاليد والعادات المحلية للسلطة)، ويفتقرن إلى القدرة والتدريب (الأمن الشامل، 2008).

وهناك اعتبارات إضافية ترشد التقسيم الإقليمي للسلطة في الدول التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. ربما تمّ اللجوء إلى اللامركزية الإقليمية على أمل أن تساعد في حل النزاع، على الرغم من عدم وجود أي تقليد سابق للدولة في هذا الصدد، كما كان الحال في العراق في 2005. كما يوضح المثال العراقي كيف أن الخيارات الدستورية غالباً ما تُصنع بطرق ستؤثر على مختلف النساء بشكل مختلف. وهكذا، فبينما كان يُنظر إلى الفيدرالية كحل للمطالبات الكردية في البلاد، لم يولى اهتمام كبير لتحقيقه أنه من المرجح أن يؤدي أيضاً إلى المعاملة التمييزية للمرأة على حسابها، في جميع المناطق الأخرى (على سبيل المثال، من خلال تمكين أحكام قانون الأسرة

غالبًا ما تستند الممارسات التمييزية أيضًا إلى تشريعات المواطنة بعد إعداد الدستور. وقد وجد أحد المشاركين أن 25 بلدًا يحافظ على قواعد المواطنة التي تميز ضد الأمهات في نقل جنسيتهم إلى أطفالهن، وأن 50 بلدًا تقريبًا يحرم المواطنين من حقوق متساوية مع المواطنين في قدرتهم على اكتساب الجنسية وتغييرها والاحتفاظ بها، ومنح الجنسية للأزواج من غير الوطنيين (انظر الحملة العالمية لحقوق المساواة في الجنسية).

يمكن للدساتير أن تلعب دوراً هاماً في تعزيز المساواة الجنسانية في هذا المجال. فهي لا تستطيع فقط ضمان حقوق المواطنة المتساوية بشكل صريح، ولكن بشكل خاص حيث تم الحرمان من هذه الحقوق عبر التاريخ بطرق أثرت بشكل خاص على النساء، يمكن للنص الدستوري أن يحظر بشكل محدد نظام مواطنة مختلف للنساء. ويمكن أن يشمل ذلك النص على أنه بإمكان النساء الاحتفاظ بجنسيتهم عند الزواج أو الطلاق ويمكنهن تمريرها إلى أطفالهن. فعلى سبيل المثال، ينص دستور كينيا لعام 2010 (المادة 13 (3)) على ما يلي: "لا تُفقد المواطنة عن طريق الزواج أو فسخ الزواج". تُصاغ جميع أحكام الجنسية الأوغندية (الفصل 3 في دستورها) بلغة محايدة جنسانياً (الإشارة إلى "المواطنين" و"الشخص" واستخدام ضمائر المذكر والمؤنث، "له أو لها").

**ينبغي أن تستند الدساتير والتشريعات إلى المساواة الجنسانية وعدم التمييز بين المرأة والرجل في قواعد اكتساب الجنسية والحفاظ عليها ونقلها.**

### العمل الإيجابي والتدابير الخاصة المؤقتة

هناك أحكام تتناول صراحة العمل الإيجابي والتي تتعلق بضمانات المساواة العامة. وقد تم بالفعل ملاحظة بعضها أعلاه (على سبيل المثال، النمسا وجنوب أفريقيا). وتشمل الأخرى، على سبيل المثال، الإشارة الموجزة للدستور السوداني في المادة 32 (2): "تعزز الدولة حقوق المرأة من خلال العمل الإيجابي". كما تشمل الالتزام الدستوري الأكثر تفصيلاً بتدابير العمل الإيجابي في الدستور الأوغندي. ويذكر هذا الأخير مثل هذه التدابير تجاه المرأة أولاً في بند عام، المادة 32 بعنوان "العمل الإيجابي لصالح الفئات المهمشة"، التي تنص فقرتها الأولى على ما يلي:

"بصرف النظر عن أي شيء في هذا الدستور، تتخذ الدولة إجراءات إيجابية لصالح الفئات المهمشة على أساس نوع الجنس أو السن أو الإعاقة أو أي سبب آخر نشأ نتيجة الأحداث الماضية أو بسبب التقاليد أو العرف، بغرض تصحيح الاختلالات التي توجد ضدها."

بعد ذلك، تذكر المادة 33 (5) صراحةً تدابير العمل الإيجابي لصالح المرأة، بهدف تصحيح التمييز التاريخي والتقليدي الذي تعرضت له:

"دون المساس بالمادة 32 من هذا الدستور، يحق للمرأة العمل الإيجابي لغرض تصحيح الاختلالات الناشئة نتيجة الأحداث الماضية أو التقليد أو العرف".

تتيح اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتشجع "السياسات الاجتماعية العامة المعتمدة والمنفذة من أجل تحسين حالة النساء والفتيات" (لجنة اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، 2004، الفقرتان 26 و31)، وترى أنه ينبغي ألا تُفهم هذه كدابير خاصة مؤقتة. وتدرج بعض أحكام العمل الإيجابي في الدساتير تحت هذه الفئة.

ومع ذلك، وفي بعض الدساتير، يتم توفير إجراءات إيجابية بشكل أوضح في شكل تدبير خاص مؤقت على النحو المتوخى في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ينص الدستور الرواندي على سبيل المثال على حصة انتخابية بنسبة 30 في المائة للمرأة (المادة 10 (4)). وكما توضح اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المادة 4، لا ينبغي اعتبار التدابير الخاصة المؤقتة الرامية إلى تسريع المساواة الفعلية أو الموضوعية بين المرأة والرجل على أنها تمييزية، طالما يوجد التفاوت. وتشجع الدول الأطراف في الاتفاقية على اعتماد أحكام تشريعية وتشريعات تسمح بمثل هذه التدابير الخاصة المؤقتة.

إحدى القضايا الرئيسية للدساتير الجديدة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع هي شكل خاص من أشكال التدابير الخاصة المؤقتة - الحصص. وغالبًا ما يكون زيادة تمثيل المرأة في أي مؤسسة سياسية جديدة مسألة رئيسية بالنسبة للجماعات النسائية. وتأتي الحصص في عدة تنوعات: يمكن تأسيسها للأحزاب السياسية، لقوائم المرشحين أو لمؤسسات محددة؛ يمكن وضع أهداف رقمية (مثل نسبة معينة)؛ أو الترويج لممارسات يحتمل أن تسفر عن مزيد من ممثلات المرأة (مثل تناوب النساء والرجال في قوائم المرشحين)؛ ويمكن أن تكون جنسانية أو محايدة جنسانياً (مثل المطالبة بعدم وجود أكثر من 60 في المائة من المرشحين من جنس واحد أو آخر) (انظر قاعدة بيانات الحصص الجنسانية التابعة للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية).

• **المراجع إلى الزواج وأو الأسرة:** يمكن أن يكون للمراجع الدستورية للزواج و/أو الأسرة تأثير إيجابي وسلبي على حقوق المرأة، اعتماداً على ما إذا كانت هذه الأحكام تُصاغ لضمان مساواة المرأة في الزواج و/أو الأسرة، أو ما إذا كانت تسعى للحد من حرية المرأة داخل هذه المؤسسات. ففي المجتمعات التي تتعرض فيها المرأة تقليدياً للتمييز في إطار الزواج و/أو الأسرة، يمكن أن تكون اللغة الدستورية الواضحة التي تضمن حقوقها في هذا الصدد هامة، على سبيل المثال: الحق في اختيار شريك (أو لا)؛ مساواتها مع زوجها؛ الحقوق المتعلقة بالاستحقاقات المتساوية الناجمة عن الزواج و/أو الروابط الأسرية (مثل حقوق الملكية والميراث). على أقل تقدير، ينبغي تجنب الأحكام التي تعزز الأدوار التقليدية للمرأة وخضوعها داخل الأسرة.

ومن الأمثلة على الأحكام الدستورية الموجزة في هذا المجال والتي لا تزال تتمسك بالمساواة الجنسانية دستور كوسوفو، الذي تنص المادة 37 على ما يلي: "ينظم القانون الزواج والطلاق ويستندان إلى المساواة بين الزوجين". ومن الأمثلة الأخرى على ذلك الدستور التيموري الشرقي، تنص المادة 39 على ما يلي: "يستند الزواج على الموافقة الحرة من جانب الأطراف وعلى شروط المساواة الكاملة في الحقوق بين الزوجين، وفقاً للقانون". ومن المهم أيضاً ألا يميز القانون بين الأفراد على أساس الحالة الزوجية، والتي تجعلها بعض الدساتير صريحة. (انظر، على سبيل المثال، شرط عدم التمييز في جنوب أفريقيا المذكور أعلاه).

ستكون الأحكام الدستورية المتعلقة بالزواج والأسرة عرضة على نحو خاص ليتم إفراغها من محتواها عن طريق التشريعات العادية. وهكذا، ففي حين أن الدستور قد يعلن رسمياً المساواة بين الزوجين أو حقوق المرأة المتساوية داخل الأسرة، فقد يكون الواقع مختلفاً على أرض الواقع. ولأنه ليس هنالك سوى قدر محدود من التفاصيل التي يمكن أن يتضمنها الدستور، فإن التشريع العادي يميل إلى تنظيم الزواج والأسرة بعمق، مع احتمال أن تكون له آثار ضارة على المرأة. ومن الأمثلة على ذلك الدستور الكيني لعام 2010. وقد تمّ اعتباره في البداية كوثيقة تقدمية، فقد اشتمل على نص يضمن المساواة في الزواج: "يحق لأطراف الزواج الحصول على حقوق متساوية في وقت الزواج وخلال الزواج وعند فسخ الزواج." (المادة 45 (3)).

ما هو مؤكد هو أن الالتزام الدستوري بتدابير العمل الإيجابي لن يكفي لجعلها حقيقة. وهناك أيضاً حاجة لوجود تشريعات تنفيذية لتسوية تفاصيل مثل هذه التدابير، حيث تعتبر مناسبة. وعلاوة على ذلك، سيعتمد نجاح نظام الحصص، حسب الاقتضاء، على تفاعلها مع السمات الأخرى للنظام السياسي والقانوني، التي يمكن أن تعزز أو تقوض مشاركة المرأة في الحياة العامة. على سبيل المثال، سيكون لنمط النظام الانتخابي تأثير أيضاً على وصول المرأة، مع وجود بعض الأدلة على أن الأنظمة التي تعتمد صيغ التمثيل النسبي من المرجح أن تؤدي إلى تمثيل أعلى للنساء (البرلمان الأوروبي، 1997؛ بشأن التفاعل بين الحصص وأنظمة التمثيل النسبي، انظر قاعدة بيانات الحصص الجنسانية التابعة للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية). بيد أن الفكرة الرئيسية للمدافعين عن حقوق المرأة هو أنه ينبغي لهم اعتماد استراتيجيات شاملة وعدم النظر إلى الحصص بمعزل عن غيرها.

يمكن أن تكون تدابير العمل الإيجابي و"التدابير الخاصة المؤقتة" (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) فعالة في تعزيز تمثيل المرأة. وينبغي النظر إليها على أنها وسائل لتعزيز المساواة الفعلية للمرأة بدلاً من مجرد الحماية من التمييز، ويمكن أن تشمل التصحيحات المؤقتة للظلم التاريخي في شكل نظام الحصص مثلاً.

### الحماية ضد أي "توافق جديد في الآراء" بشأن المحافظة الاجتماعية

غالبًا ما تكون هناك تحولات واسعة في الأدوار الجنسانية أثناء النزاع وبعده، مع قيام النساء بأدوار يهيمن عليها الذكور تقليدياً، وبالتالي تعطل العلاقات الجنسانية (تريب، 2016). ومع ذلك، فإن عمليات الإصلاح الدستوري لعملية السلام لا تنظر فقط في تعبئة النساء للتأثير على النصوص الدستورية. وقد تسعى مجموعات أخرى خارج نطاق النزاع الرئيسي، أو حتى المرتبطة به، إلى التأثير على الدستور برويتهم الخاصة، ولا سيما الكنائس والقادة الدينيين. وفي بعض الأحيان، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليص متحفظ اجتماعياً لحقوق المرأة، بل وحتى إلى دعمه باعتباره شيئاً يبني التوافق في الآراء بين أطراف النزاع، حيث يكون الجميع محافظين اجتماعياً إلى درجة ما.

غير أن الهيئة التشريعية الكينية اعتمدت فيما بعد قانون الزواج الجديد (2014)، الذي انتقده المدافعون عن حقوق المرأة للاعتراف بتعدد الزوجات للرجال وليس النساء، وعدم الاعتراف بالاغتصاب الزوجي كجريمة، وعدم القيام بما يكفي لضمان حقوق الملكية للمرأة في إطار الزواج. وفي الوقت نفسه، رحب بعض المدافعين عن حقوق المرأة بحقيقة أن الزواج المتعدد الزوجات، وهو ممارسة قديمة العهد في كينيا، سيُعترف به في نهاية المطاف ويوضع على قدم المساواة مع زيجات أخرى (كريمي و ليبوسو، 2014).

**إذا دُكر الزواج و/أو الأسرة في الدستور، فيجب على الأخير ضمان المساواة الكاملة بين الزوجين وحظر أي تمييز على أساس النوع الجنساني قبل الزواج وخلال وبعد، وكذلك التمييز داخل الأسرة.**

القانونية للحقوق الجنسية والإنجابية ستكون أكثر أهمية بالنسبة للمرأة، حيث أن وصول المرأة إلى هذه الحقوق يكون محدوداً بسبب الأدوار الجنسانية النمطية، ووضع المرأة في المجتمع بوجه أعم (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، 2014، الصفحة 26). كما شددت الأمم المتحدة على أن الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أمر هام لجميع أفراد المجتمع، وخاصة النساء والفتيات، وقد ربطتها مباشرة بتنمية ذلك المجتمع (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2014). وعلى الرغم من هذا الاعتراف على المستوى الدولي، إلا أن القليل من الدول تنص في الدستور على الحقوق الجنسية والإنجابية. ويوضح المربع أدناه بعض الاستثناءات.

### أمثلة على الدول التي تنص بالدستور على الحقوق الجنسية والإنجابية

تضمن المادة 27 (1) من دستور جنوب أفريقيا لعام 1996 للجميع "الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك رعاية الصحة الإنجابية" وفي المادة 12 (2)، تنص على أن الحق في السلامة الجسدية والنفسية يشمل حقوق "الاختيار فيما يتعلق بالإنجاب" و"توفير الحماية لجسدهم والحق في التحكم فيه".

كما يعترف الدستور الإكوادوري لعام 2008 صراحة بواجب الدولة في "ضمان الخدمات والتدابير الصحية الجنسية والإنجابية، وضمان حياة النساء ورعايتهن الصحية المتكاملة، وخاصة أثناء الحمل والولادة وبعد الولادة" (المادة 363 (6)). ومع ذلك، فإن الاعتراف الدستوري بالحقوق الإنجابية يسير جنباً إلى جنب مع الحماية الدستورية للحياة بدءاً من وقت الحمل (المادة 45) ومع تجريم الإجهاض، إلا في ظروف محدودة للغاية.

• **الحقوق الجنسية والإنجابية:** تشمل الحقوق الجنسية والإنجابية مجموعة متنوعة من الحقوق، ومن المرجح أن الدستور يحمي العديد منها. وتشمل الأخيرة الحق في الصحة، والحق في الأمن و/أو سلامة الشخص، والحق في الخصوصية، والحق في الحياة، والحق في التحرر من التعذيب، والحق في التعليم، والتحرر من التمييز. وفي حين أنه من الناحية المثالية، سيتم الاعتراف بالحقوق الإنجابية بشكل صريح في الدستور، حيث يثبت ذلك صعباً، يمكن أن يسعى المدافعون عن حقوق المرأة إلى ضمان إدراج هذه الحقوق المتصلة في ميثاق الحقوق. ويمكن أن يوفر ذلك فرصة نصية للدعوة اللاحقة من أجل الاعتراف بالحقوق الإنجابية.

اعترفت الأمم المتحدة منذ بعض الوقت بالحقوق الجنسية والإنجابية كحقوق إنسانية (انظر على سبيل المثال، الفقرة 6، منهاج عمل بيجين لعام 1995). وعلاوة على ذلك، أقرت الأمم المتحدة بأن الحماية

**سواء أكانت مضمونة بهذه الصفة أو أدرجت ضمن الحقوق الأخرى، ينبغي حماية الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة.**

# الجزء الثالث: استراتيجيات المشاركة

للتأثير على مناقشات وضع الدستور أو الإصلاح الدستوري، سيكون على النساء المشاركة في مفاوضات السلام واتفاقية السلام التي سترسم خريطة الطريق نحو الإصلاح الدستوري.

## التعبئة المبكرة ووضع جدول الأعمال

سيكون من المهم سؤال متى وكيف ستشارك النساء في هذه العمليات. عندها ستحتاج النساء إلى توقع القضايا الرئيسية التي يرغبن في التأثير عليها في أي عملية لوضع الدستور. وفي كثير من الأحيان، يمكن أن يكون من المفيد وضع مزيج من الحجج المبدئية والاستراتيجية حول سبب معالجة الدستور لحقوق المرأة. وفي بعض الأحيان، قد يؤدي إدراج قضايا المرأة والقضايا الجنسانية إلى تسهيل قيام أطراف أخرى بتوسيع نطاق النقاش حول قضايا مثل المساواة، بما يتجاوز الانقسامات الاجتماعية في قلب النزاع، بطرق بناءة لحل تلك الانقسامات. وفي مناسبات أخرى، ستعتبر أطراف النزاع توسيع هذه القضايا كجزء من أجندة خصومهم، أو كتعطيل التعامل مع القضايا "الرئيسية".

## بناء التحالفات

من الأهمية بمكان إقامة تحالفات حول قضايا مثل المساواة، وتبادل الأفكار وفهم أي قضايا ستكون مثيرة للجدل بشكل خاص بين الأطراف السياسية - العسكرية في النزاع، وما إذا كان إدراج حقوق معينة للمرأة سيساعد في حل هذه التوترات أو تفاقمها. ومن المهم أيضاً أن نعترف بأنه كما أن عمليات وضع الدستور لما بعد اتفاق السلام هي لحظات من الفرص لحقوق المرأة، فهي أيضاً لحظات من الفرص للقوى المحافظة اجتماعياً، على سبيل المثال الزعماء الدينيين أو الكنائس، من أجل تقليص حقوق المرأة، وهذا قد يكون حتى نقطة توافق في الآراء عبر أطراف النزاع.

### أمثلة على بناء التحالف النسائي

أقام نشطاء حقوق المرأة في جنوب أفريقيا مجموعة واسعة من التحالفات مع مجموعات حقوق الإنسان المحلية والدولية، ومجموعات الشباب والقادة التقليديين لدفع أجندتهم خلال عملية وضع الدستور (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA، 2013)

شاركت منظمات حقوق المرأة في المغرب في الدعوى على المدى الطويل، بالتحالف مع نقابات العمال، لتحسين ظروف العمل للنساء وحظر التحرش الجنسي في مكان العمل، والاعتراف بالعمل المنزلي، وزيادة مدة إجازة الأمومة (الناصر، 2005، الصفحة 194).

### أمثلة على المبادرات المبكرة للمدافعين عن حقوق المرأة الخاصة بحشد التأييد وإعداد جداول الأعمال

عملت المنظمة النسائية المعنية بالمرأة الأفغانية، وهي منظمة شعبية مؤلفة من نساء متعدّدات الأعراق متعلّقات وأمّيات، على إنشاء دستور أفغانستان لعام 2004. وأثناء عملية وضع الدستور، أعدت المجموعة "شريعة حقوق المرأة" التي تهدف إلى ضمان إدراج التمثيل السياسي للمرأة والرفاه الاجتماعي-الاقتصادي في المسودة النهائية. وقد أشار مشروع القانون على وجه التحديد، والذي تمّ توزيعه في جميع أنحاء البلاد وإلى القادة السياسيين الرئيسيين، إلى "التعليم الإلزامي في المدرسة الثانوية، والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي، والخدمات الصحية الحديثة، والتمثيل المتساوي أمام الحكومة" (كاتز، 2012، الصفحة 206).

وبالمثل، في عام 2014، قامت الشبكة التنزانية للمرأة والدستور، وهو ائتلاف يضم أكثر من 50 مجموعة نسائية، بتحديد 12 قضية رئيسية لحقوق المرأة كجزء من الدستور الجديد، وكذلك الحاجة إلى لجنة مستقلة للإشراف على تنفيذ هذه الحقوق (ألين، 2014).

أثناء وضع الدستور (كينيا والصومال وأوغندا)، وكذلك خلال عمليات الإصلاح التشريعي (السنغال) والدستوري (زيمبابوي).

سيظل بناء التحالف مهماً في الكفاح من أجل المساواة الجنسانية بعد انتهاء المفاوضات الدستورية. على سبيل المثال، وجدت دراسة حديثة أجريت على 50 دولة أفريقية أن الحكومات من الأرجح أن تتبنى نظام الحصص وأن تفعل ذلك بسرعة أكبر عندما تشكل المنظمات النسائية المحلية انتلاًفاً يطالب بذلك (كانغ و تريب، 2018). ووجدت نفس الدراسة أن التحالفات النسائية قد تمكنت من الضغط للحصول على حصص في مراحل مختلفة: خلال محادثات السلام (بوروندي)،

# الاستنتاج

لم تتمكن هذه الإحاطة القصيرة من معالجة جميع الأمور التي تريد المرأة التأثير عليها أثناء عمليات وضع الدستور. ومن الواضح أن النساء سوف يرغبن في تقديم مدخلات إلى جميع جوانب الدستور، وأقسام الموارد أدناه تقصد أن تكون مفيدة في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، من المهم ملاحظة بعض المجالات الرئيسية التي غالبًا ما يتم فيها تسخير التأثير الجنساني، أو عندما تكون هناك مخاطر كبيرة بالنسبة للنساء إذا تم تجاهل القضايا الجنسانية.

في الختام، وضعنا بعض الأسئلة الإرشادية للنساء اللاتي يسعين إلى تبادل الأفكار والمشاركة في عمليات الإصلاح الدستوري.

## أسئلة إرشادية للنساء اللاتي يسعين إلى الانخراط في عملية وضع الدستور

- هل يتم حشد النساء في وقت مبكر، والتحضير للمناقشات والعمليات الدستورية؟
  - يجب أن تبدأ عملية وضع جدول الأعمال وبناء التحالفات في أقرب وقت ممكن، ولا يجب أن تنتظر حتى تكون هناك عمليات رسمية قائمة بالفعل. ففي الوقت الذي تحدث فيه هذه الأخيرة، قد يكون قد تم بالفعل اتخاذ قرارات مهمة وأن تكون فرص التأثير على العملية قد فُقدت.
  - هل تسعى النساء أيضًا إلى جعل مفاوضات السلام مراعية للاعتبارات الجنسانية؟
  - سيكون لمفاوضات السلام أبعاد جنسانية مهمة وغالبًا ما تحدد مسار بناء السلام اللاحق في مجتمع ما. ولذلك لا بد أن يسعى المدافعون عن حقوق المرأة إلى إحداث عملية صنع السلام نفسها.
  - إن بناء الدستور لا يتبع دائماً مفاوضات السلام، لكن الاثنين غالبًا ما يتشابكان ويمكنهما تعزيز وتقويض بعضهما البعض. وينبغي أن تكون النساء على بينة بالتفاعل بين الاثنين واعتماد استراتيجيات شاملة للسعي للتأثير عليهما.
  - هل وضعت النساء وتحالفات حقوق النساء جدول أعمال واضح لإحداث عملية وضع الدستور؟
  - هل لدى النساء استراتيجيات واضحة لكيفية الانخراط في عملية الإصلاح الدستوري والتأثير فيها؟
  - ينبغي أن يشمل ذلك إنشاء هيئة التفاوض/الصياغة، سواء كانت جمعية تأسيسية أو هيئة معيّنة، بما في ذلك الانتقال إلى ما هو أبعد من الرمزية.
  - كما ينبغي أن تشمل إنشاء أساليب عمل هيئة التفاوض/الصياغة.
  - هل يحدد جدول الأعمال الذي تروج له النساء وتحالفات حقوق النساء أهدافاً موضوعية واضحة للدستور؟
  - ينبغي أن يتضمن ذلك، كحد أدنى، ضمانات دستورية واضحة لمبادئ المساواة الجنسانية وعدم التمييز.
- كما ينبغي أن يشمل أوسع حماية ممكنة للحقوق والضمانات التي تؤثر على وضع المرأة، بما في ذلك:
    - التفاعل بين الحقوق الفردية (وخاصة حقوق المرأة) والدين والتقاليد والثقافة؛
    - قواعد المواطنة؛
    - تدابير العمل الإيجابي والتدابير الخاصة المؤقتة؛
    - المراجع إلى الزواج و/أو الأسرة؛
    - الحقوق الجنسية والإنجابية؛ و
    - الحقوق في المناطق الإقليمية المقسمة.
  - هل كيف مناصرو حقوق المرأة استراتيجياتهم وأهدافهم مع سياقاتهم الخاصة؟ سيحدد السياق أولويات مختلفة للنساء في بيئات مختلفة.
  - هل لدى النساء استراتيجيات وأهداف للنهوض بالمساواة الجنسانية خارج نطاق الدستور؟ ورغم أهمية الدستور من الناحية العملية والرمزية على حد سواء، إلا أنه يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع التشريعات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، والتي تعمل على تنفيذ الكفاح من أجل حقوق المرأة والمضي قدماً به.

## الملحق أ: الموارد

### كتيبات وضع الدستور

المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA، 2015. المجموعات المهمشة ووضع الدستور. متاح من خلال الرابط: <http://www.idea.int/publications/catalogue/marginalized-groups-and-constitution-building>

المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA، رحلت من الإقصاء إلى الإدماج: نجاح المرأة المهمشة في التغلب على الإقصاء السياسي. متاح من خلال الرابط:

<http://www.idea.int/publications/catalogue/journeys-exclusion-inclusion-marginalized-womens-successes-overcoming>

الأمن الشامل، 2017. كيف تؤثر المرأة على عملية وضع الدستور بعد النزاع أو عدم الاستقرار: دروس من ثمانية دراسات حالة. متاح من خلال الرابط:

<https://www.inclusivesecurity.org/publication/women-influence-constitution-making-conflict-unrest>

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2015. منع النزاع وتحويل العدالة، وضمان السلام: دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325. متاح من خلال الرابط:

[http://wps.unwomen.org/pdf/ar/GlobalStudy\\_AR\\_Web.pdf](http://wps.unwomen.org/pdf/ar/GlobalStudy_AR_Web.pdf)

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2012. مشاركة المرأة في مفاوضات السلام: العلاقة بين الحضور والتأثير، الطبعة الثانية. متاح من خلال الرابط:

[http://www.unwomen.org/~media/headquarters/attachments/sections/library/wpsourcebook-03a-10/publications/2012\\_womenpeacenegotiations-en.pdf](http://www.unwomen.org/~media/headquarters/attachments/sections/library/wpsourcebook-03a-10/publications/2012_womenpeacenegotiations-en.pdf)

### أعمال أكاديمية

Austen, S., and Mavisakalyan, A., 2016. Constitutions and the Political Agency of Women: A Cross-Country Study. *Feminist Economics*, 22 (1), pp. 183-210.

Baines, Beverley, et al., ed., 2012. *Feminist Constitutionalism: Global Perspectives*. Cambridge: Cambridge University Press.

Baines, B., and Rubio-Marin, R., 2005. *The Gender of Constitutional Jurisprudence*. Cambridge: Cambridge University Press.

Bell, C., 2018. Power-Sharing, Conflict Resolution, and Women: A Global Reappraisal. *Nationalism and Ethnic Politics*, 24 (1), pp. 13-32.

Bell, C., 2008. *On the Law of Peace: Peace Agreements and the Lex Pacificatoria*. Oxford: Oxford University Press.

المبادرة النسوية الأوروبية ومتوسطة IFE-EFIK، 2015. الدليل إلى دستور متوافق مع منظور النوع الاجتماعي (الجنس): دليل من أجل عملية جندرة الدستور. متاح من خلال الرابط:

<http://www.efi-ife.org/sites/default/files/Brochure%20ABC%20for%20a%20Gender%20Sensitive%20Constitution%20%28ARA%29.pdf>

المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA، 2016. تقييم الدستور لتحقيق المساواة للمرأة. متاح من خلال الرابط:

<http://www.idea.int/publications/constitution-assessment-womens-equality>

منظمة إنتربيس، 2011. وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية. متاح من خلال الرابط:

[https://www.interpeace.org/wp-content/uploads/2012/07/2012\\_07\\_12\\_Constitution\\_Making\\_Handbook\\_ARABIC.pdf](https://www.interpeace.org/wp-content/uploads/2012/07/2012_07_12_Constitution_Making_Handbook_ARABIC.pdf)

معهد الولايات المتحدة للسلام، 2015. عملية وضع دستور تشاركي وشامل متاح من خلال الرابط:

<http://www.usip.org/sites/default/files/PW105-Participatory-and-Inclusive-Constitution-Making.pdf>

المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA، 2011. متاح من خلال الرابط:

<https://www.idea.int/publications/catalogue/practical-guide-constitution-building?lang=ar>

### تقارير وأوراق إحاطة

بيل، ك. 2015، النص والسياق: تقييم اتفاقيات السلام من حيث تبنيتها "لمنظور النوع الاجتماعي" برنامج بحوث التسويات السياسية. متاح من خلال الرابط:

[http://wps.unwomen.org/pdf/research/Bell\\_AR.pdf](http://wps.unwomen.org/pdf/research/Bell_AR.pdf)

بيل، ك. 2013. المرأة وعمليات السلام، المفاوضات والاتفاقات: الفرص والتحديات التنفيذية. مركز معلومات بناء السلام النرويجي.

متاح من خلال الرابط: [http://www.peacebuilding.no/var/ezflow\\_site/storage/original/application/b6f94e1df2977a0f3e0e17dd1dd7dcc4.pdf](http://www.peacebuilding.no/var/ezflow_site/storage/original/application/b6f94e1df2977a0f3e0e17dd1dd7dcc4.pdf)

هارت، ف. 2033. وضع الدستور الديمقراطي. معهد الولايات المتحدة للسلام. متاح من خلال الرابط:

<http://www.usip.org/sites/default/files/resources/sr107.pdf>

المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA، 2016. من الورق إلى الواقع: تطبيقات الدستور المستجيبة للاعتبارات الجنسانية. متاح من خلال الرابط:

<http://www.idea.int/publications/catalogue/paper-lived-reality-gender-responsive-constitutional-implementation>

قواعد البيانات والموارد على الإنترنت  
 الحملة الوطنية من أجل حقوق مواطنة متساوية  
<http://equalnationalityrights.org/the-issue/the-problem>  
 الأمن الشامل، مركز موارد خطة العمل الوطني،  
<https://www.inclusivesecurity.org/action-plans/>  
 المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، قاعدة بيانات نظام  
 الحصص ( الكوتا) المعني بالنوع الاجتماعي.  
<http://www.idea.int/data-tools/data/gender-quotas/quotas>  
 أداة لغة السلام  
<https://www.languageofpeace.org/#/>  
 مشروع الدساتير - كونسيتيوت،  
<https://constituteproject.org/?lang=ar>  
 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قاعدة البيانات الدستورية العالمية للمساواة  
 الجنسانية  
<http://constitutions.unwomen.org/ar>  
 الأمم المتحدة صانع الدستور  
<https://constitutionmaker.un.org/>  
 الأمن الشامل، مركز موارد خطة العمل الوطني  
<https://actionplans.inclusivesecurity.org/>  
 المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA، قاعدة بيانات  
 نظام الحصص ( الكوتا) المعني بالنوع الاجتماعي  
<http://www.idea.int/data-tools/data/gender-quotas/quotas>  
 مصفوفة اتفاقات السلام PAM  
<https://peaceaccords.nd.edu/>  
 قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X  
[www.peaceagreements.org](http://www.peaceagreements.org)  
 برنامج بحوث التسويات السياسية  
<http://www.politicalsettlements.org/>

Bell, C., 2003. *Peace Agreements and Human Rights*. Oxford: Oxford University Press.

Cassola, A., et al., 2014. Where do Women Stand? New Evidence on the Presence and Absence of Gender Equality in the World's Constitutions. *Politics & Gender*, 10 (2), pp. 200-235.

Dobrowolsky, A., and Hart, V., ed., 2003. *Women Making Constitutions: New Politics and Comparative Perspectives*. London: Palgrave Macmillan.

Irving, H., 2017. *Constitutions and Gender*. Cheltenham: Edward Elgar Publishing.

Irving, H., 2008. *Gender and the Constitution: Equity and Agency in Comparative Constitutional Design*. Cambridge: Cambridge University Press.

Ni Aolain, F., et al., 2017. *Oxford Handbook of Gender and Conflict*. Oxford: Oxford University Press.

Ni Aolain, F., 2011. *On the Frontlines of War: Gender, War and the Post-Conflict Process*. Oxford: Oxford University Press.

O'Rourke, C., 2013. *Gender Politics in Transitional Justice*. Abingdon: Routledge.

Tripp, A.M., 2016. Women's Movements and Constitution Making after Civil Unrest and Conflict in Africa: The Cases of Kenya and Somalia. *Politics & Gender*, 12 (1), pp. 78-106.

Tripp, A.M., 2015. *Women and Power in Post-conflict Africa*. Cambridge: Cambridge University Press.

Waylen, G., 2014. A Seat at the Table—Is it Enough? Gender, Multiparty Negotiations, and Institutional Design in South Africa and Northern Ireland. *Politics & Gender*, 10(4), pp. 494-523.

Waylen, G., 2017. *Engendering Transitions: Women's Mobilization, Institutions, and Gender Outcomes*. Oxford: Oxford University Press.

Williams, S. H., 2009. *Constituting Equality: Gender Equality and Comparative Constitutional Law*. Cambridge: Cambridge University Press.

## الملحق ب: المعايير الدولية

- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1820، 2008،  
<https://undocs.org/S/RES/1820>  
**RES/1820(2008)**
- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1888، 2009،  
<https://undocs.org/S/RES/1888>  
**RES/1888(2009)**
- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1960، 2010، S/RES/1960.  
[https://undocs.org/S/RES/1960\(2010](https://undocs.org/S/RES/1960(2010)
- اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي ("اتفاقية اسطنبول")، 2011. <https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/210>
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) 1979. <https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/cedaw.aspx>
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 66/130 بشأن المرأة والمشاركة السياسية، 2011، A/RES/66/130.  
<https://undocs.org/A/RES/66/130>
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 58/147 بشأن القضاء على العنف المنزلي ضد المرأة، 2003، A/RES/58/147.  
<http://undocs.org/A/RES/58/147>
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 62/134 بشأن القضاء على الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بجميع مظاهرها، بما في ذلك في حالات النزاع وما يتصل بها من حالات 2007، A/RES/62/134.  
<http://undocs.org/A/RES/62/134>
- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، 2015، A/HRC/29/40.  
<http://undocs.org/A/HRC/29/40>
- قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، 2000، S/RES/1325.  
<http://www.un-documents.net/sr1325.htm>

## الملحق ج: المراجع

- المجلس الوطني الأفريقي، 1994. ميثاق المرأة من أجل مساواة فعالة. متاح من خلال الرابط:
- <http://www.anc.org.za/content/womens-charter-effective-equality>
- ألين، م.، 2014. المرأة ووضع الدساتير في 2014. في الاستعراض السنوي لعمليات وضع الدساتير: المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA متاح من خلال الرابط: <https://www.idea.int/publications/catalogue/annual-review-constitution-building-processes-2014>
- أرتو، أ.، 2012. المعاهدات، والمجالس المؤسسة، والطاولات المستديرة: نماذج وعناصر وضع الدساتير الديمقراطية. مجلة الدستورية العالمية 11(1)، الصفحات 173-200
- بيل، و. و زولوتا فولشر، ك.، 2016. تسلسل اتفاقات السلام والدساتير في عملية التسوية السياسية. المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. متاح من خلال الرابط:
- <http://www.idea.int/publications/catalogue/sequencing-peace-agreements-and-constitutions-political-settlement-process>
- كاررول، ر.، 2005. رجال الدين والضغط من أجل شيعيستان في جنوب العراق. صحيفة الغارديان. متاح من خلال الرابط: <http://www.theguardian.com/world/2005/aug/12/iraq.rorycarroll>
- كاسولا، أ. وآخرين، 2014. أين تقف المرأة؟ دليل جديد على وجود وغياب المساواة الجنسانية في دساتير العالم. مجلة السياسة والنوع الجنساني، 10(2)، الصفحة 200-235
- اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 2004. التوصية العامة رقم 25، بشأن المادة 4، الفقرة 1، من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بشأن التدابير الخاصة المؤقتة. متاح من خلال الرابط: [http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/recommendations/20%General%20recommendation%2025\(English\).pdf](http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/recommendations/20%General%20recommendation%2025(English).pdf)
- هدسون وآخرين، 2016. لسنا بعاجزين: معالجة انعدام المساواة الجنسانية الهيكلي في مجتمعات ما بعد النزاع. الأمن الشامل. متاح من خلال الرابط:
- <https://www.inclusivesecurity.org/publication/we-are-not-helpless-addressing-structural-gender-inequality-in-post-conflict-societies>
- الأمن الشامل، 2017. كيف تؤثر المرأة على عملية وضع الدستور بعد النزاع أو عدم الاستقرار: دروس من ثمانية دراسات حالة. متاح من خلال الرابط: <https://www.inclusivesecurity.org/publication/women-influence-constitution-making-conflict-unrest>
- الأمن الشامل، 2008. مراعاة الاعتبارات الجنسانية في الأخذ بالامركزية في رواندا: دعم المرشحات للمناصب المحلية. متاح من خلال الرابط:
- [https://www.inclusivesecurity.org/wp-content/engendering\\_rwandas\\_1091/08/uploads/2012\\_decentralization.pdf](https://www.inclusivesecurity.org/wp-content/engendering_rwandas_1091/08/uploads/2012_decentralization.pdf)
- الإتحاد البرلماني الدولي، 2012. خطة العمل من أجل برلمانات مراعية للاعتبارات الجنسانية. متاح من خلال الرابط:
- <http://archive.ipu.org/conf-e/127/res-plan.htm>
- المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA، رحلات من الإقصاء إلى الإدماج: نجاح المرأة المهمشة في التغلب على الإقصاء السياسي. متاح من خلال الرابط:
- <http://www.idea.int/publications/catalogue/journeys-exclusion-inclusion-marginalized-womens-successes-overcoming>
- كانغ، أ.ج.، و تريپ، أ.م.، 2018. التحالفات مهمة: المواطنة، والمرأة، وتبني نظام الحصص (الكوتا) في أفريقيا. مجلة منظورات عن السياسة، 16(1)، الصفحة 73-91
- كاريمي، ف.، ولييوسو، ل.، 2014. قانون كينيا الجديد يسمح بالزواج التعددي؛ ومجموعات النساء تشيد به. سي إن إن. متاح من خلال الرابط: <http://www.cnn.com/2014/world/africa/01/05/kenya-polygamy-law/index.html>
- كاتز، إي، 2012. مشاركة المرأة في وضع الدساتير العالمية. في ب.باينز وآخرين (محررين) الدستورية النسوية: منظورات عالمية. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج.
- الناصر، ر.، 2005. المغرب. في س. ناظر و ل. تومبيرت (محررين) حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المواطنة والعدالة. واشنطن العاصمة: منظمة دار الحرية.
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان، 2014. الحقوق الإنجابية حقوق إنسان: دليل لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية. متاح من خلال الرابط <http://www.ohchr.org/Documents/Publications/NHRIHandbook.pdf>

رينوك، أ.، 2014. بعد التعديل: خيارات للمؤتمر الدستوري الجمعي  
الدستوري، متاح من خلال الرابط :

[https://consoc.org.uk/wp-content/  
J1847\\_Constitution\\_Society\\_/05/uploads/2014  
/Report\\_Cover\\_WEB.pdf](https://consoc.org.uk/wp-content/J1847_Constitution_Society_/05/uploads/2014/Report_Cover_WEB.pdf)

سيديمان، ج.و.، 1999. المواطنة ذات النوع الجنساني: الانتقال  
الديمقراطي لجنوب أفريقيا وبناء دولة مراعية للنوع الجنساني. مجلة  
النوع الجنساني والمجتمع، 13(3)، الصفحة 287-307

سوتيو، س.، 2017. المرأة ووضع الدساتير التشاركي. في هـ. إيرفنج  
(محرر)، الدساتير والنوع الجنساني. دار نشر إدوارد إلغار.

تجمع سوريات من أجل الديمقراطية والمبادرة النسوية الأوربية  
IFE-EFIK، 2014. عملية بناء دستور مبني على النوع الاجتماعي  
في سوريا: مداخل إلى دستور مراعي للإعتبارات الجنسانية والدروس  
المستفادة من عمليات بناء الدستور في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.  
متاح من خلال الرابط:

[http://www.efi-ife.org/sites/default/files/  
merged\\_document\\_4.pdf](http://www.efi-ife.org/sites/default/files/merged_document_4.pdf)

تجمع سوريات من أجل الديمقراطية والمبادرة النسوية الأوربية  
IFE-EFIK، 2012. البحث عن دستور ديمقراطي، تجمع سوريات  
من أجل الديمقراطية. متاح من خلال الرابط:

[http://wunrn.com/wp-content/uploads/syria\\_1.pdf](http://wunrn.com/wp-content/uploads/syria_1.pdf)

تجمع سوريات من أجل الديمقراطية والمبادرة النسوية الأوربية  
IFE-EFIK، 2016. وضع دستور شامل ومراعي للاعتبارات  
الجنسانية: طريق سوري نحو الديمقراطية. متاح من خلال الرابط:

[http://www.efi-ife.org/sites/default/files/  
IFE-EFI%20Report%20-%20Conference%20  
Brussels%20-%20Gender%20Sensitive%20  
2C%20May%202016\\_0.pdf%Principles%20](http://www.efi-ife.org/sites/default/files/IFE-EFI%20Report%20-%20Conference%20Brussels%20-%20Gender%20Sensitive%202C%20May%202016_0.pdf%Principles%20)

تريب، أ.م.، 2016. الحركات النسائية ووضع الدستور بعد  
الاضطرابات المدنية والنزاع في أفريقيا. حالي كينيا والصومال. مجلة  
السياسة والنوع الجنساني 12(1)، الصفحة 78-106

صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2014. إطار إجراءات متابعة برنامج  
عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد 2014: تقرير الأمين  
العام. متاح من خلال الرابط:

[https://www.unfpa.org/sites/default/files/  
pub-pdf/framework\\_of\\_actions\\_for\\_the  
follow-up\\_to\\_the\\_programme\\_of\\_action\\_of  
the\\_icpd\\_beyond\\_2014\\_-\\_arabic\\_0.pdf](https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/framework_of_actions_for_the_follow-up_to_the_programme_of_action_of_the_icpd_beyond_2014_-_arabic_0.pdf)

فيكرز، ج.، 2011. الفدرالية المراعية للاعتبارات الجنسانية:  
مؤسسات تقاسم السلطة واللامركزية. في م. ليندا كروك و ف.  
ماكاي (محررين) النوع الجنساني، والسياسة، والمؤسسات: نحو نسوية  
ذات طابع مؤسسي. لندن: بالغريف ماكملين.

زولوتا فولشر، ك.، 2015. الدساتير المؤقتة: أدوات بناء الديمقراطية  
وحفظ السلام، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية  
IDEA. متاح من خلال الرابط:

[https://www.idea.int/publications/catalogue/  
interim-constitutions-peacekeeping-and-  
democracy-building-tools](https://www.idea.int/publications/catalogue/interim-constitutions-peacekeeping-and-democracy-building-tools)

1 انظر Annex 4, General Framework Agreement for Peace in Bosnia and Herzegovina (Dayton Peace Agreement), 1995, available at <https://www.peaceagreements.org/masterdocument/389>.

2 اعتمد إعلان ومنهاج عمل بيجين، وهو مخطط لتعزيز حقوق المرأة، في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين في أيلول/سبتمبر 1995. ورغم أنه غير ملزم، فإن الاتفاق الدولي، الذي يشمل التزامات شاملة في إطار 12 مجالاً من مجالات الاهتمام الحاسمة، يظل مصدرًا قويًا للإرشاد والإلهام. انظر <http://beijing20.unwomen.org/en/about>.



# هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي منظمة تابعة للأمم المتحدة مخصصة للمساواة الجنسانية وتمكين المرأة. وقد أنشئت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي نصيرة عالمية للنساء والفتيات، لتسريع التقدم في تلبية احتياجاتهن على مستوى العالم.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بينما يضعون معايير عالمية لتحقيق المساواة الجنسانية، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير. وهي تقف وراء مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية: زيادة قيادة المرأة ومشاركتها؛ إنهاء العنف ضد المرأة؛ إشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن؛ تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وجعل المساواة الجنسانية أساسية في التخطيط الإنمائي والميزنة على الصعيد الوطني. كما تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنسيق وتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة في تعزيز المساواة الجنسانية.



هيئة الأمم المتحدة  
للمرأة



عالم نتشاركه بالتساوي بحلول عام ٢٠٣٠  
ادعم المساواة الجنسانية

220 East 42nd Street  
New York, New York 10017, USA  
رقم الهاتف: 212-906-6400  
رقم الفاكس: 212-906-6705

[www.unwomen.org](http://www.unwomen.org)  
[www.facebook.com/unwomen](https://www.facebook.com/unwomen)  
[www.twitter.com/un\\_women](https://www.twitter.com/un_women)  
[www.youtube.com/unwomen](https://www.youtube.com/unwomen)  
[www.flickr.com/unwomen](https://www.flickr.com/unwomen)